



اتفاقية

بين حكومة المملكة العربية السعودية  
وحكومة جمهورية طاجيكستان  
حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية طاجيكستان (المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين").

رغبة منهما في تشجيع وحماية الاستثمار وتقوية الأواصر والعلاقات الاقتصادية بينهما بالمواءمة مع أولوياتهما الاقتصادية.

ولعزمهما على تهيئة ظروف مواتية وفرص أكبر لتبادل المزيد من الاستثمارات بين مستثمري الطرفين المتعاقدين، وإدراكاً منهما بالأهمية المتزايدة لتشجيع وحماية الاستثمارات تحفيزاً للمستثمرين على اتخاذ المزيد من المبادرات الاستثمارية وتحقيق الرخاء والازدهار بين الطرفين المتعاقدين.

وإدراكاً منهما لإمكانية تحقيق هذه الأهداف دون المساس بالتشريعات وقواعد الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق العمل ومبادئ المسؤولية المجتمعية للشركات المعترف بها محلياً، واتفاقيات منظمة العمل الدولية المصادق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

وإدراكاً لأهمية نقل التكنولوجيا وإيجاد فرص العمل وتنمية الموارد البشرية الناشئة عن هذه الاستثمارات، وإذ يقر كلاهما بأن يحتفظ بالحق في تنظيم الاستثمار الأجنبي المنشأ في أراضيه، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تماشي أنشطة الاستثمار مع قوانينه الوطنية وسياساته واستراتيجياته الإنمائية.

وإقراراً بأنه لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمكن تفسيره -بأي شكل من الأشكال- على أنه يحد من حق أي من الطرفين المتعاقدين في تبني وتطبيق أي تدابير تتعلق بسياساته المشروعة أو المحافظة عليها.

فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الآتي:

المادة الأولى

التعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالمصطلحات الآتية والمعاني المبينة أمام كلٍ منها:

١- "تشريعات":

أ- بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية: الأنظمة واللوائح والقواعد والتعليمات السارية فيها

ب- بالنسبة إلى جمهورية طاجيكستان: القوانين واللوائح المطبقة في جمهورية طاجيكستان.





٢- "استثمارات":

هو كل نوع من الأصول، التي يملكها المستثمر بشكل مباشر التي لها خصائص الاستثمار، والتي يجب أن تشمل الآتي: أن يكون ذا مدة معينة، الالتزام برأس المال أو موارد أخرى، وتوقع المكاسب أو الربح، وتوقع تحمل المخاطر، وأن تضيق تلك الاستثمارات نفقة نوعية تساهم في التنمية الاقتصادية ونقل المعرفة، وذلك بما يتوافق مع تشريعات الطرف المتعاقد الذي تم الاستثمار في أراضيه.

ويأخذ الاستثمار الأشكال الآتية:

أ- منشأة تجارية.

ب- الأسهم عموماً وأسهم الشركات وحصصها وأي نوع آخر من المساهمات في الشركات، شاملة الحقوق الناشئة عنها، عدا أسهم الشركات المدرجة في أسواق أي من الطرفين المتعاقدين.

ج- السندات وسندات الدين والقروض.

د- الحقوق التعاقدية، شاملة عقود الإنشاء أو الإدارة أو الإنتاج أو عقود المشاركة في الإيرادات.

هـ- حقوق الملكية الفكرية، المطبقة لدى الطرفين المتعاقدين بما لا يتعارض مع حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية (تريبس).

و- الحقوق الممنوحة بموجب تشريع أو عقد مثل: الامتيازات والتراخيص والتصاريح والأذونات التي تصدر من الجهة ذات الاختصاص وفق التشريعات المعمول بها.

ز- الممتلكات المادية والمعنوية والممتلكات المنقولة وغير المنقولة.

ح- أي شكل آخر من أشكال الاستثمار المعتمد بناءً على الأنظمة المحلية للطرفين المتعاقدين، ما عدا ما استثنته المادة (الثانية) من هذه الاتفاقية.

ط- المطالبات بالأموال، أو دعاوى الأداء بموجب عقد مرتبط بالأنشطة الاستثمارية.

وليزيد من اليقين، فإن الاستثمار لا يشمل:

١- الدعاوى المالية التي تنشأ فقط من العقود التجارية لبيع السلع، أو الخدمات من قبل شخص طبيعي أو منشأة تجارية في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

٢- التمويل المحلي للعقود المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه.

٣- أي أمر أو حكم أو قرار تحكيم متعلق بالفقرة الفرعية (١) أو (٢) أعلاه.

٤- الاستثمار في المحافظ، أو أدوات الديون السهادية، أو الأصول المخصصة لأغراض غير تجارية.

٥- حقوق الملكية الفكرية غير المحمية وفق القانون المحلي.

٦- التكاليف المتكبدة قبل إنشاء الاستثمار، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالتراخيص، والتصاريح والأذونات.





٣- "مستثمر":

أ- شخص ذو صفة طبيعية يحمل جنسية أحد الطرفين المتعاقدين وفقاً لتشريعاته، وبعد الشخص الطبيعي الذي يحمل جنسيات متعددة مواطناً حصراً لدولة جنسيته المهيمنة والفعالة، حيث يؤخذ في الاعتبار عند تحديد الجنسية المهيمنة والفعالة بلد الإقامة المعتاد للمستثمر، وأين تتركز أنشطته الاقتصادية وروابطه الاجتماعية والعائلية، وكذلك ظروف اكتساب الجنسية الثانية.

ب- منشأة تجارية تابعة لأحد الطرفين المتعاقدين استثمرت لدى الطرف المتعاقد الآخر. وتعد المنشأة التجارية تابعة لأحد الطرفين المتعاقدين إذا كان مكتبها المسجل أو مكان إدارتها أو مكان عملها الرئيسي، أو أنشطتها التجارية الفعلية لدى ذلك الطرف المتعاقد، ولا يعد فرع منشأة تجارية تابعة لطرف غير متعاقد يقع مقرها في الطرف المتعاقد الآخر مستثمراً تابعاً لذلك الطرف المتعاقد.

٤- المنشأة التجارية:

أ- شخصية ذات صفة اعتبارية أو كيان آخر أسس أو أنشئ وفق التشريعات المطبقة لدى أحد الطرفين المتعاقدين، سواء أكان ذلك لغرض الربح، وسواء أكان ذلك الكيان كياناً خاصاً أم كياناً تملكه الدولة أو تسيطر عليه، ويشمل ذلك أي منشأة تجارية أو شراكة أو مؤسسة فردية أو مشروع مشترك أو اتحاد أو منظمة أو فرع منشأة تجارية، وفق ما تضمنته هذه الفقرة.

ب- كيان أسس أو نُظِم وفق تشريعات أحد الطرفين المتعاقدين وله أنشطة تجارية فعلية في إقليم ذلك الطرف المتعاقد.

ج- كيان أسس أو نُظِم وفق تشريعات أحد الطرفين المتعاقدين ويكون مملوكاً لمستثمر يملك أكثر من خمسين بالمئة من حصصه، ويكون خاضعاً لسيطرته إذا كان يملك صلاحية تسمية غالبية مديره أو إذا كان يملك حق إدارة أعماله بشكل مشروع.

٥- "أنشطة استثمارية":

تأسيس الشركات، أو تشغيل الاستثمارات أو إدارتها أو المحافظة عليها أو استخدامها أو التمتع بها أو بيعها.

٦- "اتفاقية منظمة التجارة العالمية":

اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية الموقعة في مراكش في ١٥ أبريل ١٩٩٤ م.

٧- "العملات القابلة للتحويل":

العملة التي يحددها صندوق النقد الدولي بموجب بنود اتفاقية الصندوق الدولي.

٨- "إقليم":

بالنسبة للمملكة العربية السعودية: أراضي المملكة العربية السعودية - بما في ذلك الجزر - ومجالها الجوي، والمياه الداخلية والبحر الإقليمي، وقاعهما وباطن أراضيهما والحيز الجوي فوقهما، وجميع المناطق البحرية الأخرى التي تمارس عليها المملكة حقوق السيادة أو حقوق الولاية طبقاً للقانون الدولي.





وبالنسبة لإقليم جمهورية طاجيكستان: أراضي جمهورية طاجيكستان بما في ذلك المياه الداخلية والمجال الجوي فوقها، التي تمارس عليها جمهورية طاجيكستان حقوقاً أو ولاية سيادية، بما في ذلك الحق في تطوير باطن الأرض والموارد الطبيعية وفقاً للصكوك الدولية.

٩- "العائدات":

المبالغ المتحققة من الاستثمارات، وبخاصة الأرباح، ومكاسب رأس المال، والأرباح الموزعة، والرسوم، ولا يؤثر أي تغيير في الشكل الذي تستثمر به الأصول. أو يعاد استثمارها. في تصنيفها الاستثماري، بشرط ألا يتعارض هذا التغيير مع تشريعات الطرف المتعاقد الذي تستثمر فيه تلك الأصول أو يعاد استثمارها.

١٠- "المسؤولية المجتمعية للشركات":

تشجيع الشركات للعمل على إيجاد أثر مستدام لتنمية المجتمع والاقتصاد والبيئة، وأن يكون ذلك ضمن استراتيجياتها لكافة أنشطتها الاستثمارية.

١١- "القائمة المستثناة من الاستثمار الأجنبي":

القائمة المستثناة من جداول الالتزامات التجارية في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية للطرفين المتعاقدين في هذه الاتفاقية.

١٢- "اتفاقية نيويورك":

اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، ١٩٥٨).

١٣- "المناطق الاقتصادية الخاصة":

مناطق داخل إقليم أي من الطرفين المتعاقدين، تتمتع الأنشطة الاقتصادية داخلها بمعاملة تنافسية أو تشريعية خاصة تختلف عن اقتصاد ذلك الطرف المتعاقد خارج تلك المناطق.

١٤- "السلامة العامة":

المحافظة على الأرواح والممتلكات والبيئة، وذلك باتخاذ الاحتياطات الوقائية.

١٥- "حوكمة الشركات":

الآليات والقواعد والأنظمة التي تهدف إلى توجيه وإدارة ومراقبة أعمال ونشاطات الشركات، وتحديد حقوق وواجبات كل طرف ذي علاقة بها.

١٦- "المنشآت الصغيرة والمتوسطة":

بالنسبة للمملكة العربية السعودية: منشأة مصنفة حسب المعايير المعتمدة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبالنسبة لجمهورية طاجيكستان منشأة مسجلة وفقاً للمعايير المعتمدة من قبل السلطات المختصة.





١٧- "عقود التخصيص":

ترتيب تعاقدي يتعلق بالبنية التحتية أو الخدمة العامة ينتج عنه علاقة بين الحكومة والقطاع الخاص أو نقل ملكية الأصول

١٨- "طرف متعاقد":

يعني حكومة المملكة العربية السعودية أو حكومة جمهورية طاجيكستان بحسب ما يقتضيه السياق.

#### المادة الثانية

##### نطاق الاتفاقية

لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على ما يأتي:

- ١- الإعانات والمنح.
- ٢- المشتريات والمناقصات الحكومية.
- ٣- المسائل الضريبية.
- ٤- الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي وفق الأنظمة المحلية، والاتفاقيات الدولية التي يكون أي من الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها.
- ٥- المناطق الاقتصادية الخاصة.
- ٦- التدابير المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ٧- عقود التخصيص.
- ٨- التدابير المتصلة بالصحة العامة.

#### المادة الثالثة

##### توقعات المستثمرين

يقر الطرفان أن هذه الاتفاقية تهدف فقط إلى حماية اعتماد المستثمر على التوقعات المعقولة والمشروعة الناشئة في الإطار القانوني والتزامات الطرف المتعاقد الآخر، كما كانت أثناء أو قبل تاريخ الاستثمار وأن هذه الاتفاقية لا تهدف إلى توفير الحماية ضد المخاطر المعتادة للتجارة والأعمال.

#### المادة الرابعة

##### تشجيع الاستثمارات والمعاملة الوطنية





- ١- يشجع كل طرف متعاقد استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر بقدر الإمكان، ويسمح بدخول تلك الاستثمارات، مع مراعاة حقوقه في ممارسة سلطاته وفقاً لتشريعته المطبقة بما في ذلك التشريعات ذات الصلة بالملكية والسيطرة الأجنبية.
- ٢- يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم بمجرد السماح بدخول الاستثمارات وفقاً لتشريعته معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها في ظروف مماثلة لمستثمريه واستثماراتهم فيما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية.

#### المادة الخامسة

##### معاملة الدول الأولى بالرعاية

- ١- يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها في ظروف مماثلة لمستثمري طرف غير متعاقد واستثماراتهم فيما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية.
- ٢- يستثنى من الفقرة (١) من هذه المادة المميزات التي يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين في هذه الاتفاقية لمستثمري واستثمارات طرف غير متعاقد بمقتضى عضويته في اتحاد جمركي أو اقتصادي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة.
- ٣- لا تسري هذه المادة على معاملة أي طرف متعاقد بمقتضى أي اتفاقية دولية ثنائية أو متعددة الأطراف نافذة أو موقعة من قبله قبل تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.
- ٤- لا تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على أحكام فض النزاعات الاستثمارية ما بين الدولة والمستثمر المنصوص عليها في اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة المبرمة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين مع طرف ثالث قبل تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.
- ٥- لا تشكل الالتزامات الجوهرية في معاهدات الاستثمار الدولية الأخرى والاتفاقيات التجارية الأخرى في حد ذاتها "معاملة"، ومن ثم لا ينظر فيها عند تقييم أي خرق لهذه المادة.

#### المادة السادسة

##### التزامات منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات متعددة الأطراف

ليس في هذه الاتفاقية ما يمكن أن يفسر بأنه ينتقص من حقوق أي من الطرفين المتعاقدين والتزاماته في منظمة التجارة العالمية بموجب أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية أو أي اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف يكون أي من الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها.

#### المادة السابعة

##### حماية الاستثمارات





- ١- يمنح كل طرف متعاقد . في إقليمه . استثمارات الطرف المتعاقد الآخر ومستثمره فيما يتعلق باستثماراتهم المعاملة العادلة والمنصفة والحماية المادية والأمن الكامل.
- ٢- يعد الطرف المتعاقد مخالفاً للمعاملة العادلة والمنصفة . المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة . حينما تأخذ التدابير الأشكال التالية:
  - أ- الحرمان من العدالة في الإجراءات الجنائية أو المدنية أو الإدارية.
  - ب- الإخلال الجوهري بالإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك الإخلال الأساسي بالشفافية والعقبات التي تحول دون الوصول الفعال إلى العدالة في المسائل القضائية والإجراءات الإدارية.
  - ج- أي تعسف ظاهر.
  - د- المضايقة والإكراه أو إساءة استخدام السلطة، أو أي سلوك سيء مماثل.
- ٣- يقوم الطرفان المتعاقدان بناء على طلب من أحدهما بمراجعة محتوى الالتزام بتوفير معاملة عادلة ومنصفة لضمان تطبيقها.
- ٤- ولمزيد من اليقين " الحماية المادية والأمن الكامل " يقصد بها واجبات الطرف المتعاقد المتعلقة بالحماية المادية للمستثمر واستثماراته.
- ٥- لمزيد من اليقين، لا يشكل الإخلال بأي بند آخر من أحكام هذه الاتفاقية أو أي اتفاق دولي آخر إخلالاً بهذه المادة.

#### المادة الثامنة الشفافية

- ١- على كل طرف متعاقد . بالقدر الممكن عملياً . المبادرة إلى نشر تشريعاته وإجراءاته وأحكامه الإدارية والأحكام القضائية العامة، وكذلك الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالأنشطة الاستثمارية أو تؤثر فيها.
- ٢- على كل طرف متعاقد . عند طلب الطرف المتعاقد الآخر ذلك . سرعة الإجابة على الاستفسارات، وتزويد الطرف المتعاقد الآخر بمعلومات عن الأمور الموضحة في الفقرة (١) من هذه المادة.
- ٣- لا تُفسر الأحكام الواردة في الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة بأنها تلزم أيًا من الطرفين المتعاهدين بإفشاء معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإفصاح عنها إلى إعاقة تطبيق القانون أو الإضرار بالمصلحة العامة أو انتهاك الخصوصية أو الإضرار بالمصالح التجارية المشروعة.

#### المادة التاسعة





الدخول، الإقامة المؤقتة، والإقامة الدائمة

على كل طرف متعاقد تسهيل إجراءات الدخول وإصدار تأشيرات الدخول والإقامة المؤقتة أو الدائمة. وفقاً لتشريعته. للأشخاص ذوي الصفة الطبيعية المتمتعين بجنسية الطرف المتعاقد الآخر الذين يرغبون في دخول إقليم الطرف المتعاقد الأول والبقاء فيه لغرض إقامة أنشطة استثمارية.

المادة العاشرة

نزع الملكية والتأميم والتعويض

- ١- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين نزع ملكية أو تأميم استثمارات وعائدات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال أي تدبير آخر، أو سلسلة من التدابير، تكون آثارها بمثابة مصادرة أو تأميم يشار إليها فيما يلي باسم (نزع الملكية)، باستثناء المصلحة العامة، في إطار الإجراءات القانونية الواجبة، على أساس غير تمييزي ومقابل تعويض فوري وكاف وفعال.
- ٢- يبلغ التعويض القيمة السوقية العادلة للاستثمار المتأثر وقت اتخاذ التدبير الفعلي أو الإعلان عنه، أيهما أسبق، يشمل معدل العائد بالسعر السائد تجارياً من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ الدفع، ويكون ملموساً وقابلًا للتحويل بحرية وقابلًا للتحويل بحرية إلى عملات قابلة للاستخدام الحر على النحو المحدد في مواد اتفاق صندوق النقد الدولي. بسعر الصرف السوقي السائد في تاريخ نزع الملكية.
- ٣- يجب أن تنطبق أحكام الفقرة ١ من هذه المادة أيضاً عندما يقوم طرف متعاقد بنزع ملكية موجودات منشأة تجارية تأسست بموجب التشريعات السارية في أي جزء من إقليمه ويمتلك مستثمري الطرف المتعاقد الآخر أسهماً فيها.
- ٤- قد يكون نزع الملكية إما مباشراً أو غير مباشراً.
- أ- تحدث المصادرة المباشرة، عندما يتم تأميم الاستثمار أو مصادرة ملكيته بشكل مباشر عن طريق النقل الرسمي لسند الملكية أو الحجز التام.
- ب- المصادرة غير المباشرة ناتجة عن تدبير أو سلسلة من التدابير التي يتخذها طرف متعاقد والتي لها أثر معادل للتزع المباشر للملكية من حيث أنها تحرم المستثمر إلى حد كبير من الخصائص الأساسية للممتلكات في استثماره، بما في ذلك الحق في استخدام استثماره والتمتع به والتصرف فيه دون نقل رسمي لسند الملكية أو الحجز التام.





٥- إن تحديد ما إذا كان تدبير أو سلسلة من التدابير التي يتخذها طرف متعاقد، في حالة معينة، يشكل مصادرة غير مباشرة، يتطلب تحقيقاً، قائم على الحقائق على أساس كل حالة على حدة يأخذ في الاعتبار من بين عوامل أخرى مايلي:

أ- الأثر الاقتصادي للتدبير أو سلسلة التدابير، على الرغم من أن الحقيقة الوحيدة المتمثلة في أن مقياس أو سلسلة من مقياس لطرف متعاقد له تأثير سلبي على القيمة الاقتصادية للاستثمار لا تثبت حدوث مصادرة غير مباشرة.

ب- مدة التدبير أو سلسلة التدابير التي يتخذها طرف متعاقد.

ج- مدى تداخل الإجراءات الحكومية مع التوقعات المتميزة والمعقولة المدعومة بالاستثمار.

د- طابع التدبير أو سلسلة التدابير، ولا سيما موضوعها ومحتواها.

٦- في ضوء المبادئ الواردة في الفقرة ١ من هذه المادة، دون المساس بحقوق المستثمر بموجب المادة ١٤ تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر من هذا الاتفاق، للمستثمر المتضرر الحق في إعادة النظر في قضيته على وجه السرعة، من جانب سلطة قضائية أو سلطة أخرى مختصة ومستقلة تابعة للطرف المتعاقد قامت بنزع الملكية، وتقدير التعويض وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في هذه المادة، بما في ذلك تقييم استثماراتها ودفع التعويضات.

٧- لا تنطبق هذه المادة على إصدار التراخيص الإلزامية الممنوحة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، بقدر ما يكون هذا الإصدار متسقاً مع اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

٨- لمزيد من اليقين، فإن إلغاء حقوق الملكية الفكرية أو تقييدها أو إنشائها بقدر ما تكون هذه التدابير

متسقة مع اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، لا تشكل مصادرة. وعلاوة على ذلك، لا

ينشئ قرار عدم اتساق هذه التدابير مع اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية مصادرة

ولمزيد من اليقين، باستثناء الظروف النادرة، لا تشكل التدابير غير التمييزية بحسن نية التي يتخذها طرف متعاقد والتي تصمم وتطبق لحماية أهداف الرعاية العامة مثل تلك التي تهدف إلى إنفاذ اللوائح القائمة ضد مخالفات المستثمر نفسه أو تخفيف التهديدات التي قد تشكلها أنشطة المستثمر على الصحة العامة أو البيئة أو النظام العام، مصادرة غير مباشرة.

#### المادة الحادية عشرة

##### مبدأ الحلول

إذا دفع طرف متعاقد - أو الجهة التي حددها - مبلغاً لأي مستثمر - بموجب تعويض أو ضمان أو عقد تأمين لاستثماره لدى الطرف المتعاقد الآخر، فعلى الطرف المتعاقد الآخر الإقرار بتحويل أي حق أو مطالبة لذلك المستثمر - تم على أساسها دفع ذلك المبلغ - إلى الطرف المتعاقد أو الجهة التي حددها، ويقر بحق الطرف المتعاقد





الأول أو الجهة التي حددها - بمقتضى مبدأ الحلول - في ممارسة ذلك الحق أو تلك المطالبة بقدر الحق الأصلي نفسه أو المطالبة الأصلية لذلك المستثمر، ويستثنى من ذلك إحلال المسؤولية الجنائية. أما بالنسبة إلى المبلغ الذي يُدفع للطرف المتعاقد الأول أو الجهة التي حددها بموجب ذلك الإحلال للحقوق أو المطالبات، فتطبق أحكام المادتين (العاشرة) و(الثانية عشرة) من هذه الاتفاقية وذلك وفقاً لكل حالة.

### المادة الثانية عشرة

#### الحوالات

١- يضمن كل طرف متعاقد أن جميع التحويلات للمدفوعات المتعلقة باستثمارات أحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر يمكن أن تتم بحرية لدى الطرف المتعاقد واليه دون تأخير، ومن تلك التحويلات على سبيل المثال لا الحصر:

أ- رأس المال الابتدائي والمبالغ الإضافية الخاصة بالمحافظة على حجم الاستثمارات أو زيادتها.

ب- جميع الأرباح ومكاسب رأس المال والأرباح الموزعة والرسوم وغيرها من المدخولات الناتجة من الاستثمار.

ج- المبالغ المدفوعة بموجب عقد، شاملة أقساط القروض ذات الصلة بالاستثمارات.

د- الإيرادات المتحققة من تصفية الاستثمار أو بيعه كلياً أو جزئياً.

هـ- مكاسب ورواتب المتعاقد معهم الذين يمارسون أعمالاً تتعلق بالاستثمارات لدى الطرف المتعاقد.

و- المبالغ المدفوعة وفقاً لأحكام المادتين (العاشرة) و(الحادية عشرة) من هذه الاتفاقية.

ز- المبالغ الناشئة عن تسوية النزاع وفقاً للمادة (الرابعة عشرة) من هذه الاتفاقية.

٢- يضمن كل طرف متعاقد - أيضاً - أن تتم هذه التحويلات دون تأخير وبعملة قابلة للاستخدام وبسعر الصرف السائد في السوق في تاريخ التحويل، ووفقاً لتشريعات الطرف المتعاقد الذي تم الاستثمار في إقليمه، وفي حالة

عدم توفر سعر صرف سائد في السوق، فإن سعر الصرف يكون السعر الحاصل من مجموع الأسعار التي

يطبقها صندوق النقد الدولي لتحويل العملات المعنية إلى حقوق سحب خاصة.

٣- بصرف النظر عما ورد في الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة، يجوز لأي طرف متعاقد تأخير التحويل أو الامتناع

عنه بتطبيق تشريعاته المنصفة وغير التمييزية وبحسن نية والتي تتعلق بالآتي:

أ- حالات الإفلاس أو الإعسار أو التعثر أو حماية حقوق الدائنين.

ب- إصدار الأوراق المالية أو تداولها أو التعامل بها.

ج- الجرائم الجنائية أو الجزاءات.

د- الإلزام بالأوامر أو الأحكام القضائية.

هـ- الالتزامات المالية للمستثمر والاستثمار في البلد المضيف.

و- متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بتحويل العملات.





ز- منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### المادة الثالثة عشرة

#### تسوية النزاعات بين الأطراف المتعاقدة

- ١- على كل من الطرفين المتعاقدين النظر بعين الاعتبار وإتاحة فرصة كافية للتشاور بخصوص تلك القرارات التي قد يقدمها الطرف المتعاقد الآخر بخصوص أي أمر يؤثر على أعمال أحكام هذه الاتفاقية وتنفيذها.
- ٢- يجب أن يحال أي نزاع بين الطرفين المتعاقدين حيال تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، لا يسوى بالطرق الودية بصورة مرضية خلال ستة أشهر إلى هيئة تحكيم لاتخاذ قرار في شأنه، وتشكل هيئة التحكيم من (ثلاثة) محكمين يعين كل طرف متعاقد محكماً خلال مدة (٦٠) يوماً من تاريخ تسلم أي من الطرفين المتعاقدين إبلاغاً من الطرف المتعاقد الآخر، يطلب فيه عرض موضوع الخلاف على التحكيم، ويتفق المحكمان المختاران على ذلك النحو على المحكم الثالث الذي يكون رئيساً لهيئة التحكيم وذلك خلال مدة (٣٠) يوماً أخرى، على أن يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة يرتبط كلا الطرفين المتعاقدين بعلاقات دبلوماسية معها.
- ٣- في حالة عدم مراعاة المدد الزمنية الأخيرة المنصوص عليها في الفقرة (٢) أعلاه، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين، في حالة عدم وجود ترتيب آخر، دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة، فإذا كان الرئيس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو كان هناك ما يحول دون قيامه بالوظيفة المذكورة، فيقوم نائب الرئيس بإجراء التعيينات اللازمة، وإذا كان نائب الرئيس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو كان هناك ما يحول دون قيامه أيضاً، بالمهمة المذكورة فيتولى عضو المحكمة التالي له في الاقدمية -والذي لا يكون من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين- إجراء التعيينات اللازمة.
- ٤- على هيئة التحكيم التوصل إلى قراراتها خلال مدة معقولة بأغلبية الأصوات، وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة.
- ٥- يتحمل كل طرف متعاقد تكاليف المحكم الذي قام بتعيينه وتكاليف تمثيله في إجراءات التحكيم، ويتحمل الطرفان المتعاقدان بالتساوي تكاليف قيام هيئة التحكيم بواجباته وغيرها من التكاليف الأخرى المتبقية.

### المادة الرابعة عشرة

#### تسوية النزاعات بين المستثمر والطرف المتعاقد

• تعريفات:





١- لأغراض هذه المادة، فإن النزاع الاستثماري يقصد به نزاع ينشأ بين طرف متعاقد ومستثمر الطرف المتعاقد الآخر الذي تكبد خسارة أو لحق به ضرر بسبب ادعاء بانتهاك أي حق ممنوح بموجب هذه الاتفاقية أو ناشئ عنها فيما يتعلق باستثمارات ذلك المستثمر.

٢- ليس في هذه المادة ما يُفسر بأنه يمنع مستمراً طرفاً في نزاع استثماري (يشار إليه في هذه المادة بـ "المستثمر المتنازع") من اللجوء إلى طلب تسوية إدارية أو قضائية لدى الطرف المتعاقد الذي هو طرف في ذلك النزاع الاستثماري (المشار إليه في هذه المادة بـ "الطرف المتنازع").

٣- يُسوى النزاع الاستثماري ودياً بقدر الإمكان من خلال المشاور والتفاوض بين المستثمر المتنازع والطرف المتنازع (المشار إليهما في هذه المادة بـ "الطرفين المتنازعين").

#### • اللجوء إلى القضاء المحلي:

٤- يمنح كل طرف متعاقد مستثمري واستثمارات الطرف المتعاقد الآخر، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها في ظروف مماثلة. لمستثمريه ومستثمري الطرف غير المتعاقد واستثماراتهم فيما يتعلق باللجوء إلى القضاء والمحاكم الإدارية واللجان بجميع درجات اختصاصها، سواء كان ذلك للمطالبة أو الدفاع عن حقوق هؤلاء المستثمرين.

٥- أنه عندما تتضمن معاهدات الاستثمار الدولية الأخرى والاتفاقيات التجارية الأخرى إجراءات لحل منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول، وكذلك عندما تتضمن معاهدات الاستثمار الدولية الأخرى والاتفاقيات التجارية الأخرى التزامات جوهرية، فإن ذلك لا يعد في حد ذاته معاملة. بحسب ما أشير إليه في هذه المادة والمادة (الخامسة) من هذه الاتفاقية. ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى خرق هذه المادة والمادة (الخامسة) من هذه الاتفاقية.

#### • اللجوء إلى التحكيم الدولي

٦- إذ تعذرت تسوية أي نزاع استثماري ودياً خلال ستة أشهر من تاريخ طلب المستثمر المتنازع للمشاور والتفاوض كتابياً، وإذا لم يقدم المستثمر المتنازع موضوع النزاع الاستثماري للبت فيه للمحاكم أو هيئات التحكيم لدى الطرف المتعاقد، فيجوز للمستثمر المتنازع عرض النزاع على إحدى جهات الصلح أو التحكيم الدولية وذلك وفق الآتي:

أ- الصلح أو التحكيم وفقاً لاتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى، إذا كانت اتفاقية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول سارية المفعول بالنسبة للطرفين المتعاقدين مع مراعاة الإبلاغ الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية بتاريخ ٨ مايو ١٩٨٠م وفقاً للمادة ذات العلاقة في الاتفاقية المذكورة.

ب- الصلح أو التحكيم وفقاً للقواعد الإضافية للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، إذا كانت اتفاقية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول غير سارية المفعول بالنسبة للطرفين المتعاقدين.





ج التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية للعام ٢٠١٠ م (UNCITRAL).

د- أي طريقة من طرق التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الأخرى التي يتفق عليها مع الطرف المتنازع.  
٧- على المستثمر المتنازع الذي ينوي عرض موضوع النزاع الاستثماري على الصلح أو التحكيم وفقاً للفقرة (٦) من هذه المادة، أن يبلغ الطرف المتنازع كتابياً قبل (٩٠) يوماً على الأقل من تاريخ تقديم طلبه مضمناً ذلك الإبلاغ البيانات الآتية:

أ- اسم المستثمر المتنازع وعنوانه.  
ب- الإجراءات المحددة التي اتخذها الطرفين المتنازع، مع ملخص للوقائع والأساس القانوني الذي يستند إليه النزاع بما يكفي لعرض المشكلة بوضوح بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والمدعى بمخالفتها.

ج- إجراء الصلح أو التحكيم الموضح في الفقرة (٦) من هذه المادة الذي يختاره المستثمر المتنازع.  
د- التعويض المطلوب وقيمه التقريبية عن الخسائر والأضرار المدعى بها.  
٨- أ- يوافق كل طرف متعاقد على قيام المستثمر المتنازع بعرض النزاع الاستثماري على الصلح أو التحكيم الموضح في الفقرة (٦) من هذه المادة، والذي اختاره المستثمر المتنازع.  
ب- يجب أن تكون الموافقة المذكورة في الفقرة (١) أعلاه والطلب المقدم من المستثمر المتنازع للتحكيم مستوفيين للمتطلبات الآتية:

١- ما تضمنه الفصل الثاني من اتفاقية (ICSID) أو (القواعد الإضافية للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار)، بشأن الموافقة الكتابية للطرفين المتنازعين.  
٢- ما تضمنته المادة (الثانية) من "اتفاقية نيويورك" بخصوص الإشعار الكتابي.  
٩- يجوز للطرف المتعاقد غير المتنازع -بموجب إشعار كتابي لهيئة التحكيم- أن يعرض رأيه في مسألة حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها.

١٠- بصرف النظر عما ورد في هذه المادة، لا يجوز عرض النزاع الاستثماري على الصلح أو التحكيم على النحو المبين في هذه المادة إذا مضت أكثر من (خمس) سنوات من تاريخ علم المستثمر المتنازع أو ضرورة علمه بالانتهاك المدعى حدوثه لهذه الاتفاقية والخسائر والأضرار المدعى بها.

١١- ما لم يتفق الطرفان المتنازعان على غير ذلك، تُشكل هيئة التحكيم المشار إليها في الفقرة (٦) من هذه المادة من (ثلاثة) محكمين، يعين كل طرف محكماً، ويتفق الطرفان على تعيين المحكم الثالث الذي سيكون رئيساً لهيئة التحكيم، وإذا لم يعين المستثمر المتنازع أو الطرف المتنازع محكماً أو محكمين خلال (تسعين) يوماً من تاريخ عرض النزاع الاستثماري على التحكيم؛ جاز لأي من الطرفين المتنازعين أن يطلب من صاحب الصلاحية





- في آلية تسوية المنازعات المختارة لتعيين محكم أو محكمين من الذين لم يعينوا بعد، وذلك من بين أعضاء هيئة التحكيم الخاصة بالمركز المذكور، مع مراعاة ما قضت به الفقرتان (١٤) و (١٥) من هذه المادة.
- ١٢- ما لم يتفق الطرفان المتنازعان على غير ذلك، يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة يرتبط كلا من الطرفين المتعاقدين بعلاقات دبلوماسية معها، وألا يكون محل إقامته في دولة أي طرف متعاقد، وألا يكون موظفاً لدى أي من الطرفين المتنازعين، وألا يكون له تعامل مع النزاع الاستثماري بأي صفة.
- ١٣- في حالة التحكيم المشار إليها في الفقرة (٦) من هذه المادة، يجوز لكل من الطرفين المتنازعين أن يحدد ثلاث جنسيات. بعد أقصى. لا يكون المحكمون من حاملها، وفي هذه الحالة على صاحب الصلاحية في آلية تسوية المنازعات المختارة ألا يُعين محكماً حاملاً لأي من الجنسيات التي حددها أي من الطرفين المتنازعين.
- ١٤- يكون لدى المحكمين المهارات المطلوبة، ويجب ضمان استقلالية وحياد المحكمين، وأن تكون إجراءات نظر المنازعات بتكلفة معقولة.
- ١٥- تعقد جلسات التحكيم في دولة عضو في "اتفاقية نيويورك" ما لم يتفق الطرفان المتنازعان على غير ذلك، للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.
- ١٦- تفصل هيئة التحكيم المشكلة وفقاً لهذه المادة في الأمور محل النزاع الاستثماري وفقاً لهذه الاتفاقية وقواعد القانون الدولي واجبة التطبيق.
- ١٧- يجوز لهيئة التحكيم أن تأمر بإجراء مؤقت لحماية حقوق المستثمر المتنازع والمحافظة عليها، أو لتسهيل سير إجراءات التحكيم، ويشمل ذلك إصدار أمر لحماية الأدلة التي بحوزة أي من الطرفين المتنازعين أو تحت سيطرته. ولا يجوز لهيئة التحكيم إصدار أمر بالحجز أو بمنع تطبيق الإجراء المدعى بأنه يمثل الانتهاك المشار إليه في الفقرة (١) من هذه المادة.
- ١٨- يجب أن يشمل القرار الصادر من هيئة التحكيم على الآتي:
- الحكم بوجود انتهاك أو عدم وجوده من جانب الطرف المتنازع لأي التزام نصت عليه هذه الاتفاقية في مواجهة المستثمر المتنازع واستثماراته.
  - الإجراء التصحيحي في حالة وجود ذلك الانتهاك، على أن يقتصر هذا الإجراء التصحيحي على أحد الأمرين التاليين أو كليهما معاً:
    - دفع تعويضات نقدية مشتملة على معدل عائد سارٍ معتمد من قبل البنك المركزي في الدولة المستضيفة.
    - رد الممتلكات إلى ما كانت عليه، وفي هذه الحالة يجب أن ينص القرار التحكيمي على أنه يمكن للطرف المتنازع أن يسدد تعويضات نقدية مشتملة على معدل عائد سارٍ بدلاً من رد الممتلكات إلى ما كانت عليه.
- ١٩- يكون القرار الصادر وفقاً للفقرة (١٨) من هذه المادة قراراً نهائياً وملزماً للطرفين المتنازعين، وعلى الطرف المتنازع تنفيذ أحكام ذلك القرار واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذه.





٢٠- لا يمنح أي من الطرفين المتعاقدين حماية دبلوماسية ولا يرفع دعوى دولية بخصوص نزاع استثماري وافق الطرف المتعاقد الآخر ومستثمر تابع للطرف المتعاقد الأول على عرضه . أو قاما بالفعل بعرضه . على التحكيم على النحو المبين في الفقرة (٦) من هذه المادة، إلا إذا لم يمثل ويلتزم الطرف المتعاقد الآخر بالقرار التحكيمي الصادر في شأن ذلك النزاع. وتحقيقاً لأغراض هذه الفقرة فإن الحماية الدبلوماسية لن تشمل التحركات الدبلوماسية غير الرسمية لغرض تسهيل تسوية النزاع الاستثماري.

٢١- لمزيد من اليقين، لا يجوز للمستثمر بموجب هذه المادة تقديم نزاع استثماري للتحكيم إذا كان الاستثمار قائم على الاحتمال، أو التستر أو التضليل أو الكتمان أو الفساد أو التسوق في المعاهدات أو تخطيط الجنسية أو أي سلوك يصل إلى إساءة استخدام المعاملة.

٢٢- لأغراض هذه المادة، عندما يتضمن الامتياز أو التراخيص أو التفويضات أو التصاريح أو أي صك قانوني أو عقد مماثل بنداً لحل النزاعات المتعلقة بهذا الاستثمار فإنه يتم فض هذه النزاعات فقط وفقاً لأحكام تسوية المنازعات المنصوص عليها في تلك الامتيازات أو التراخيص أو التفويضات أو التصاريح أو العقود ذات الصلة، ولا يسري عليها أحكام هذه المادة.

٢٣- يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه لا يجوز للمستثمر المتنازع أن يلجأ في الوقت نفسه إلى التحكيم الوارد في هذه المادة وذلك بالتزامن مع تسوية النزاع الاستثماري نفسه في محكمة مختصة لدى الطرف المتعاقد المعني، ويكون الحكم الذي تصدره المحكمة المختصة ملزماً ولا يخضع لأي استئناف خلاف ما هو منصوص عليه في تشريعات الطرف المتعاقد.

#### المادة الخامسة عشرة

#### تدابير الحماية المؤقتة

١- يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين تطبيق أو الاستمرار في إجراءات لا تتفق مع التزاماته المنصوص عليها في المادتين (الرابعة) و(الثانية عشرة) من هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمعاملات الرأس مالية عبر الحدود في الحالات الآتية:

أ- حدوث مشاكل خطيرة تتعلق بميزان المدفوعات أو مشاكل مالية خارجية خطيرة أو ظهور ما يهدد بحدوث تلك المشاكل.

ب- الظروف الاستثنائية التي تسبب حركة رؤوس الأموال فيها حدوث . أو التهديد بحدوث . مشاكل خطيرة لإدارة شؤون الاقتصاد الكلي وبخاصة السياسات المتعلقة بالنقد وسعر الصرف.

٢- يراعى في الإجراءات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة الآتي:

أ- ألا تتجاوز الحد الضروري اللازم لمعالجة الظروف المبينة في الفقرة (١) من هذه المادة.

ب- أن تكون مؤقتة وأن يتوقف العمل بها فور سماح الظروف بذلك.





- ج- أن يبلغ بها الطرف المتعاقد الآخر على وجه السرعة.
- د- ألا تلحق أضرار - غير ضرورية - بالمصالح التجارية والاقتصادية والمالية للطرف المتعاقد الآخر.
- ٣- ليس في هذه الاتفاقية ما يمكن اعتباره أنه يغير الحقوق التي يتمتع بها أي من الطرفين المتعاقدين أو ما عليه من التزامات بصفته طرفاً في اتفاقية صندوق النقد الدولي.

#### المادة السادسة عشرة

##### التدابير الاحترازية

- ١- بصرف النظر عن أي أحكام في هذه الاتفاقية، لا يجوز منع أي من الطرفين المتعاقدين من اتخاذ إجراءات تتعلق بخدمات مالية لأسباب احترازية بما في ذلك إجراءات حماية المستثمرين والمودعين أو حاملي وثائق التأمين أو الأشخاص الدائنين لمنشأة تجارية تقدم خدمات مالية، أو لضمان استقرار نظامه المالي وسلامته.
- ٢- في الحالات التي يتخذ فيها طرف متعاقد أي إجراء - وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة - لا يتفق مع الالتزامات التي نصت عليها أحكام هذه الاتفاقية، فيجب أن تكون تلك الإجراءات مؤقتة وغير تمييزية وأن تطبق بشكل عام، وألا تكون تعسفية وألا تتجاوز الحد الضروري للتعامل مع تلك الحالات.

#### المادة السابعة عشرة

##### حقوق الملكية الفكرية

- ١- لا تحتوي هذه الاتفاقية على ما يمكن تفسيره بأنه ينتقص من الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات متعددة الأطراف ذات الصلة بحماية حقوق الملكية الفكرية يكون أي من الطرفين المتعاقدين أو كلاهما طرفاً فيها.
- ٢- لا تحتوي هذه الاتفاقية على ما يمكن تفسيره بأنه يلزم أياً من الطرفين المتعاقدين بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم المعاملة نفسها الممنوحة لمستثمري طرف آخر غير متعاقد واستثماراتهم بموجب اتفاقيات متعددة الأطراف تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية يكون الطرف المتعاقد الأول طرفاً فيها.
- ٣- على الطرفين المتعاقدين مراعاة توفير الحماية الكافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية والمساعدة إلى التشاور مع بعضهما البعض لهذا الغرض بناءً على طلب أي منهما.

#### المادة الثامنة عشرة

##### مجموعة عمل الاستثمار

- ١- يقوم الطرفان المتعاقدان بإنشاء فريق عمل للاستثمار (وُشار إليه فيما بعد بـ "الفريق") تتمثل مهمته الرئيسية له في مناقشة أي مسألة متعلقة بالاستثمار ذات صلة بهذه الاتفاقية، وذلك لتنظيم أنشطة الامتثال المشتركة.
- ٢- يتفق الطرفان المتعاقدان على المهمات التفصيلية للفريق.





٣- يجتمع الفريق عند الضرورة بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين.

#### المادة التاسعة عشرة

##### المراجعة

على الطرفين المتعاقدين التشاور خلال (خمس) سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ من أجل مراجعة الاتفاقية واتخاذ ما يلزم من إجراءات إضافية تحقق مزيداً من التشجيع والحماية للاستثمارات.

#### المادة العشرون

##### الحرمان من المنافع

١- يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يحرم أحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراته - الذي يكون منشأة تجارية للطرف المتعاقد الآخر - من منافع هذه الاتفاقية، إذا كانت تلك المنشأة التجارية مملوكة لمستثمر طرف آخر غير متعاقد أو خاضعة لسيطرته وكان الطرف المتعاقد الذي طبق ذلك الحرمان متصفاً بالآتي:

أ- ليس بينه وبين ذلك الطرف غير المتعاقد علاقات دبلوماسية.

ب- وجود حظر للتعامل اقتصادياً مع الطرف المتعاقد بناءً على قرارات صادرة من مجلس الأمن.

ج- أنه يطبق إجراءات خاصة بذلك الطرف غير المتعاقد تحظر التعامل مع تلك المنشأة التجارية، أو أن تلك الإجراءات يمكن أن تنتهك في حالة استفادة تلك المنشأة التجارية أو استثماراتها من منافع هذه الاتفاقية.

٢- يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين - بموجب إبلاغ مسبق وبعد التشاور - أن يحرم أحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراته - الذي يكون منشأة تجارية - للطرف المتعاقد الآخر - من منافع هذه الاتفاقية إذا كانت تلك المنشأة تجارية مملوكة لطرف آخر غير متعاقد أو خاضعة لسيطرته أو لمواطني الدولة المضيفة، وليس لتلك المنشأة التجارية أنشطة تجارية فعلية تتمتع بخصائص ومعايير الاستثمار الموضحة في المادة (الأولى) من هذه الاتفاقية.

#### المادة الحادية والعشرون

##### استثناءات عامة

مع مراعاة عدم تطبيق هذه التدابير بطريقة تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو التمييز غير المسوغ بين المستثمرين ذوي الظروف المماثلة أو تشكل قيوداً على تدفقات الاستثمار، لا يُفسر أي شيء في هذه الاتفاقية بشكل يمنع أي طرف متعاقد من التدابير التي تعد ضرورية للأسباب الآتية:

١- لحماية الأمن الوطني والأخلاق العامة والنزاهة العام والحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي.

٢- لحماية حياة أو صحة الإنسان والحفاظ على البيئة.





- ٣- ضمان توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والماء والصحة.
- ٤- لغرض السماح بتطبيق ضمانات أوسع في مجال التنمية، كتلبية احتياجات البلدان المضيفة التجارية والمالية والإنمائية ومواجهة التخطيط الضريبي العدائي.
- ٥- لضمان الامتثال للأنظمة واللوائح التي لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية، والتي تشمل تلك المتعلقة بالآتي:
  - أ- منع الممارسات الخادعة والاحتمالية أو التعامل مع آثار التقييد في اتفاقيات الاستثمار.
  - ب- حماية خصوصية الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين فيما يتعلق بمعالجة ونشر البيانات الشخصية وحماية سرية السجلات والحسابات للأفراد والأشخاص الاعتباريين.
  - ج- السلامة العامة.
  - د- سيادة البيانات والأنظمة ذات الصلة.
  - هـ- فرض حماية الآثار الوطنية ذات القيمة الفنية أو التاريخية أو الأثرية.
  - و- المحافظة على الموارد الطبيعية المستهلكة بناء على الأنظمة والتشريعات المطبقة لدى كل طرف متعاقد.

#### المادة الثانية والعشرون

##### استثناءات أمنية

- لا تحتوي هذه الاتفاقية على ما يمكن تفسيره بالآتي:
- ١- مطالبة أي من الطرفين المتعاقدين بالتزويد أو السماح بالوصول إلى أي معلومات يمثل إفشاؤها تعارض مع مصالحه الأمنية الأساسية.
  - ٢- منع أي من الطرفين المتعاقدين من تطبيق التدابير التي يراها بحسن نية لازمة لتنفيذ التزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصيانة أو استعادة السلام الدولي أو الأمن، أو حماية الأمن الأساسي لمصالحه الخاصة، أو لمعالجة الأزمات الاقتصادية الخطيرة.

#### المادة الثالثة والعشرون

##### الإفصاح عن المعلومات

- يتعاون الطرفان المتعاقدان على تعزيز الشفافية في سياسات الاستثمار وأنظمتها والإجراءات ذات الصلة بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم، ويشمل ذلك ما يأتي:
- ١- إتاحة دليل للمتطلبات والتعريفات، واضح المعايير لتقييم مقترحات الاستثمار.
  - ٢- توفير معلومات واضحة وحديثة عن إطار الاستثمار، ويعني ذلك التشريعات المطبقة على الاستثمار الأجنبي في أراضيها.
  - ٣- تكليف جهات ترويج الاستثمار الخاصة بها لتلقي جميع الاستفسارات المتعلقة بسياسات الاستثمار وتشريعاته وتطبيقاته، والاجابة عنها.
  - ٤- توفير معلومات حول التغييرات في الإجراءات والمعايير المعمول بها واللوائح الفنية والمتطلبات المحدثة الأخرى.



٥- تعزيز حوكمة الشركات وتطبيق مبادئ الشفافية والمصداقية عليها.

### المادة الرابعة والعشرون

#### أحكام ختامية

- ١- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد (ثلاثين) يوماً من تاريخ آخر إشعار متبادل - عبر القنوات الدبلوماسية - يؤكد إنهاء الإجراءات القانونية اللازمة لدخولها حيز النفاذ، وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر (١٠) سنوات من تاريخ دخولها حيز النفاذ وتظل سارية المفعول ما لم تُنه على النحو المبين في الفقرة (٢) من هذه المادة. وتطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات الخاصة بمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين لدى الطرف المتعاقد الآخر والمقامة - وفقاً للتشريعات السارية - لديه قبل دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.
- ٢- يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين - وفق إشعار خطي قبل عام من تاريخ انتهاء الاتفاقية - أن يبلغ الطرف المتعاقد الآخر برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية بنهاية مدة السنوات العشر الأولى أو في أي وقت آخر لاحق.
- ٣- بالنسبة إلى الاستثمارات التي أقيمت قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية فإن أحكام هذه الاتفاقية تظل سارية عليها لمدة (٥) سنوات من تاريخ إنهائها.
- ٤- لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على التدابير المعتمدة، أو الدعاوى والمطالبات الناشئة عن أحداث وقعت، أو تمت تسويتها قبل دخولها حيز النفاذ.

وقعت هذه الاتفاقية في مدينة دوشنبه، بتاريخ ٣٠ / ٥ / ١٤٤٤هـ، الموافق ٢٢/١٢/٢٠٢٢م، من نسختين أصليتين باللغات: العربية والطاجيكية والإنجليزية، وجميعها متساوية الحجية. وفي حالة الاختلاف في تفسير النص فإن النص الإنجليزي هو المرجح.

عن

عن

حكومة المملكة العربية السعودية

عن حكومة جمهورية طاجيكستان

وزير الاستثمار

رئيس لجنة الدولة للاستثمار وإدارة أملاك الدولة



خالد بن عبدالعزيز الفالح

سعدى قادر زاده





AGREEMENT BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TAJIKISTAN AND  
GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

FOR THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF  
INVESTMENTS

The Government of the Republic of Tajikistan and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia and (Hereinafter referred to as the "Contracting Parties");

Desiring to further promote and protect investments in order to strengthen the economic relationship between the Contracting Parties, in line with their respective economic priorities;

Intending to create favourable conditions and greater opportunities for greater exchange of investments between investors of the Contracting Parties;

Recognizing the growing importance of the promotion and protection of investment for stimulating investment initiatives and for achieving prosperity in both countries;

Recognizing that these objectives can be achieved without infringing on domestic regulations and rules related to health, safety, environmental protection, labor and principles of Corporate Social Responsibility for domestic corporations and without infringing on International Labor Organization treaties ratified by the Contracting Parties and in a manner conducive to objectives of sustainable development.

Recognizing the importance of transfer of technology, job creation and human resources development arising from such investments;

Acknowledging that each Contracting Party maintains the right to regulate foreign investment established in its territories, and to take the necessary measures to ensure that Investment Activities are consistent with its national laws, policies and development strategies;

Acknowledging that nothing in this Agreement shall in any way be construed as limiting the right of the Contracting Parties to adopt, maintain and enforce measures to pursue legitimate policy objectives

The Contracting Parties have agreed to the following:





Article 1

Definitions

For the purposes of this Agreement, the following terms shall have the meanings assigned thereto:

(1) "Legislation":

- (a) in relation to the Republic of Tajikistan, the laws and regulations of the Republic of Tajikistan.; and
- (b) in relation to the Kingdom of Saudi Arabia, the laws, regulations, rules and directives in force in the Kingdom of Saudi Arabia.

(2) "Investments" means every kind of asset, directly owned by an Investor, that has the characteristics of an investment, which characteristics must include, being of a certain duration along with other characteristics such as the commitment of capital or other resources, the expectation of gain or profit, the assumption of risk and the contribution to economic development and the transfer of knowledge in accordance with the laws and regulations of the Contracting Party in whose Territory the Investment is made.

An Investment may take the following forms:

- (a) An Enterprise;
- (b) Shares, stocks or other forms of equity in an Enterprise, including rights derived therefrom, except for shares of listed companies in either Contracting Party.
- (c) Bonds, debentures, and loans.
- (d) Rights under contracts including construction, management, production or revenue-sharing contracts;
- (e) Intellectual property rights enforced by the Contracting Parties that do not contradict intellectual property rights stipulated in the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS)
- (f) Rights conferred pursuant to Legislation or contracts such as concessions, licenses, authorizations and permits issued by the competent authorities and in accordance with applicable Legislation; and
- (g) Any other tangible and intangible, movable and immovable property.





- (h) Any other recognized form of Investment as per the domestic regulations of the Contracting Parties except for exclusions provided for in Article 2.
- (i) Claims to money or claims to performance under a contract related to Investment Activities;

**For greater certainty "Investment" does not include:**

1. Claims to money that arise solely from commercial contracts for the sale of goods or services by a natural person or Enterprise in the Territory of a Contracting Party to a natural person or Enterprise in the Territory of the other Party.
2. The domestic financing of contracts mentioned in subparagraph (1) above; or
3. Any order, judgment, or arbitral award related to sub-subparagraph (1) or (2) above.
4. Investment in portfolios, sovereign debt instruments, or non-commercial assets.
5. Intellectual property rights not protected by domestic law.
6. Costs borne prior to the establishment of an Investment, including license, authorizations and permits.

**(3) "Investor":**

- (a) A natural person having the nationality of a Contracting Party in accordance with its applicable legislations. A natural person with multiple nationalities is exclusively a national of the State of their dominant and effective nationality. When determining the dominant and effective nationality, the Investor's country of habitual residence, in which his economic, social and family life is centered, as well as the circumstances of the acquisition of the second nationality, shall be taken into consideration.
- (b) An Enterprise of a Contracting Party, that has made Investments in the other Contracting Party. An Enterprise is considered to belong to either Contracting Party if its place of establishment, main place of business, economic activities and main interests are located within that Contracting Party. A branch of an Enterprise of a non-Contracting Party, which is located in the other Contracting Party, shall not be deemed as an Investor of that Contracting Party.





(4) "Enterprise":

a) Any legal person or any other entity duly constituted or organized under the applicable Legislation of that Contracting Party, whether or not for profit, and whether private or government-owned or controlled, including any corporation, trust, partnership, sole proprietorship, joint venture, association, organization, company or branch subject to paragraph 4 of this Article.

b) An entity that is constituted or organised under the Legislation of that Contracting Party and has actual business activities in the territory of that Contracting Party; or

c) An entity that is established or organised under the Legislation of that Contracting Party and is owned by an Investor if that Investor holds more than fifty (50) per cent of the equity interest or controlled by an Investor if that Investor has the power to name a majority of its directors or otherwise to legally direct its actions.

(5) "Investment Activities" means the establishment, operation, management, maintenance, use, enjoyment or sale of Investments.

(6) "WTO Agreement" means the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization, done at Marrakesh, April 15, 1994.

(7) "Freely Convertible Currency" means a currency as determined by the International Monetary Fund under its Agreement.

(8) "Territory", for the Republic of Tajikistan: the territory of the earth, including internal waters and the airspace above them, over which the Republic of Tajikistan exercises sovereign rights or jurisdiction, including the right to develop the subsoil and natural resources in accordance with international instruments.

As for the territory of the Kingdom of Saudi Arabia: the areas -including islands, airspace, inland waters, territorial sea and seafloor, sub-terrain and the airspace thereof and any other maritime areas over which the Kingdom of Saudi Arabia practices sovereign jurisdiction or rights under international law.





- (9) **“Returns”** means the amounts yielded by an Investment, in particular, profits, capital gains, dividends, and fees. A change in the form in which assets are invested or reinvested does not affect their character as Investments, provided that the change is not inconsistent with the Legislation of the Contracting Party where the assets are invested or reinvested.
- (10) **“Corporate Social Responsibility”** refers to encouraging companies to create a sustained effect on social, economic and environmental growth and to have this be a part of its Investment strategy.
- (11) **“List of Exclusions to Foreign Investment”** refers to the list of exclusions to trade in services obligations in the WTO Agreement for the Contracting Parties.
- (12) **“The New York Convention”** refers to The Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards (New York, 1958).
- (13) **“Special Economic Zones”** means the special economic zones within the Territory of either Contracting Party that enjoy special competitive or legislative treatment in relation to the economic activities, which are different from the economy of that Contracting Party outside the zone.
- (14) **“General Safety”** protection of lives, properties and the environment through precautionary measures.
- (15) **“Corporate Governance”** mechanisms, regulations, and laws that seek to direct and supervise businesses and activities of companies and outline the rights and obligations of related parties.
- (16) **“SMEs”**: For the Republic of Tajikistan: an enterprise registered according to the norm approved by the relevant authorities  
For Saudi Arabia: an enterprise as classified by the criteria approved by the Small and Medium Enterprise General Authority.
- (17) **“Privatization Contracts”**: A contractual arrangement related to infrastructure or public service which results in a relationship between the Government and the private sector or the transfer of asset ownership.
- (18) The term **“Contracting Party”** means the Government of the Republic of Tajikistan or the Government of the Kingdom of Saudi Arabia, as the context requires.





Article 2

Scope of the Agreement

The provisions of this Agreement shall not apply to:

1. Subsidies and grants.
2. Government procurement and tender.
3. Tax matters.
4. Activities excluded from foreign investment per domestic regulations and international agreements to which the either of the Contracting Parties have entered.
5. Special economic zones.
6. Regulations pertaining to SMEs.
7. Privatization contracts.
8. Measures related to public health.

Article 3

Investor Expectations

It is acknowledged that this agreement is only intended to protect reliance by an Investor on reasonable and legitimate expectations created by the legal framework and obligations of the other Contracting Party, as they existed on or prior to the date of the Investment. This Agreement is not intended to confer protection against ordinary business and commercial risks.

Article 4

Investment Promotion and National Treatment

- (1) Each Contracting Party shall in its Territory promote as far as possible Investment by Investors of the other Contracting Party and admit such Investment, subject to its rights to exercise powers in accordance with its applicable Legislation including those with regard to foreign ownership and control.
- (2) Each Contracting Party shall accord to Investors of the other Contracting Party and to their Investments- once admitted in accordance with its applicable Legislation-





treatment no less favourable than the treatment the Contracting Party accords in like circumstances to its own Investors and their Investments with respect to Investment Activities.

#### Article 5

##### Most-Favoured Nation Treatment

- 1) Each Contracting Party shall accord to Investors of the other Contracting Party and to their Investments treatment no less favourable than the treatment it accords in like circumstances to Investors of a non-Contracting Party and to their Investments with respect to Investment Activities.
- 2) As an exception to paragraph (1) of this Article, each Contracting Party may not accord to Investors of the other Contracting Party and to their Investments advantages granted under the Contracting Party's membership in a customs union, an economic union, a common market or a free trade area with a non-Contracting Party.
- 3) Provisions of this article do not extend to treatment granted to either Contracting Party in accordance with any bilateral or multilateral agreement signed or enforced by either Contracting Party prior to this agreement's entry into force.
- 4) Provision of paragraph (1) of this Article shall not extend to Investor-State Dispute Settlement (ISDS) provisions provided for in bilateral investment promotion and protection treaties concluded by either Contracting Party with a third party prior to the date of signing this agreement.
- 5) Substantive obligations in other international investment treaties and other trade agreements do not in themselves constitute "treatment", and thus shall not be considered when assessing any breach of this Article.

#### Article 6

##### WTO Agreement and Multilateral Agreement Obligations

Nothing in this agreement shall be construed in a manner that infringes on the rights of either Contracting Parties and their obligations in the World Trade Organization pursuant to the WTO Agreement's provisions or any other bilateral or multilateral agreement which either contracting party has entered into.





Article 7

Investment Protection

- (1) Each Contracting Party shall accord in its territory to Investments of the other Contracting Party and to Investors of that Contracting Party with respect to their Investments fair and equitable treatment and full physical protection and security.
- (2) A Contracting Party breaches the obligation of fair and equitable treatment referenced in paragraph 1 where a measure constitutes:
  - a. Denial of justice in criminal, civil or administrative proceedings; or
  - b. Fundamental breach of due process, including a fundamental breach of transparency and obstacles to effective access to justice, in judicial and administrative proceedings; or
  - c. Manifest arbitrariness; or
  - d. Harassment, coercion, abuse of power or similar bad faith conduct;
  - e. Breach of any further elements of the fair and equitable treatment obligation adopted by the Contracting Parties in accordance with paragraph 3 of this Article.
- (3) The Contracting Parties, shall, following a request by either Contracting Party, review the content of obligations related fair and equitable treatment to ensure their understanding.
- (4) For greater certainty, "Full protection and security" refers to the Contracting Party's obligation relating to the physical security of investors and investments.
- (5) For greater certainty, a breach of another provision of this Agreement, or of any other international agreement, does not constitute a breach of this Article.

Article 8

Transparency

- (1) Each Contracting Party shall, to the extent practicable, promptly publish, or otherwise make publicly available, its legislation, administrative procedures and administrative rulings and judicial decisions of general application as well as international agreements which pertain to or affect Investment Activities.





- (2) Each Contracting Party shall, upon request by the other Contracting Party, promptly respond to specific questions and provide that other Contracting Party with information on matters set out in paragraph 1 of this Article.
- (3) The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not be construed to oblige either Contracting Party to disclose confidential information, the disclosure of which would impede law enforcement or otherwise be contrary to the public interest, or which would prejudice privacy or legitimate commercial interests.

#### Article 9

##### Entry, Temporary and Permanent Residence

Each Contracting Party shall, in accordance with its applicable Legislation, facilitate procedures for entry, visa application, temporary or permanent residence of a natural person having the nationality of the other Contracting Party who wishes to enter the former Contracting Party and remain therein for the purpose of Investment Activities.

#### Article 10

##### Expropriation, Nationalization and Compensation

1. Neither Contracting Party shall expropriate or nationalize Investments and returns of investors of the other Contracting Party either directly or indirectly through any other measure, or series of measures, the effects of which would tantamount to expropriation or nationalization (hereinafter referred to as "expropriation"), except for the public interest, under due process of law, on a non discriminatory basis and against payment of prompt, adequate and effective compensation.
2. Such compensation shall amount to the fair market value of the investment affected at the time when the actual measure was taken or became publicly known, whichever is the earlier, it shall include rate of return at a commercially prevailing rate from the date of expropriation until the date of payment and shall be tangible and freely transferable and freely convertible into freely usable currencies as defined in the Articles of Agreement of the International Monetary Fund, at the market exchange rate prevailing on the date of expropriation.





3. The provisions of paragraph 1 of this Article shall also apply where a Contracting Party expropriates the assets of an enterprise which is constituted under the legislations in force in any part of its own territory and in which investors of the other Contracting Party own shares.
4. Expropriation may be either direct or indirect:
  - a. direct expropriation occurs, when an investment is nationalized or otherwise directly expropriated through formal transfer of title or outright seizure.
  - b. indirect expropriation results from a measure or series of measures of a Contracting Party having an equivalent effect to direct expropriation in that it substantially deprives the investor of the fundamental attributes of property in its investment, including the right to use, enjoy and dispose of its investment without formal transfer of title or outright seizure.
5. The determination of whether a measure or series of measures by a Contracting Party, in a given specific situation, constitutes an indirect expropriation requires a case-by-case, fact-based inquiry that considers, among other factors:
  - i. the economic impact of the measure or series of measures, although the sole fact that a measure or series of a measure of a Contracting Party has an adverse effect on the economic value of an investment does not establish that an indirect expropriation has occurred,
  - ii. the duration of the measure or series of measures by a Contracting Party,
  - iii. the extent to which the government action interferes with distinct, reasonable investment-backed expectations,
  - iv. the character of the measure or series of measures, notably their object and content.
6. In light of the principles set out in paragraph 1 of this Article and, without prejudice to the rights of the investor under Article 14 [Investor-State Dispute Settlement] of this Agreement, the investor affected shall have the right to prompt review of its case, by a judicial or other competent and independent authority of the Contracting Party which made the expropriation, and to the compensation assessment in accordance with the principles set out in this Article, including the valuation of its investment and the payment of compensation therefore.





7. This Article does not apply to the issuance of compulsory licenses granted in relation to intellectual property rights, to the extent that such issuance is consistent with the TRIPS Agreement.
8. For greater certainty, the revocation, limitation or creation of intellectual property rights, to the extent that these measures are consistent with the TRIPS Agreement do not constitute expropriation. Moreover, a determination that these measures are inconsistent with the TRIPS Agreement does not establish an expropriation.

For greater certainty, except in the rare circumstance, good faith non-discriminatory measures of a Contracting Party that are designed and applied to protect legitimate public welfare objectives such as those that aim at enforcing existing regulations against the investor's own wrongdoings or abating threats that the investor's activities may pose to public health, environment or public order, do not constitute indirect expropriations.

#### Article 11

##### Principle of Subrogation

If a Contracting Party or its designated agency makes a payment to any Investor of that Contracting Party under an indemnity, guarantee or insurance contract, pertaining to an Investment of such Investor in the Territory of the other Contracting Party, the other Contracting Party shall recognize the assignment to the other Contracting Party of any right or claim of such Investor on account of which such payment is made and shall recognize the right of the first Contracting Party or its designated agency -pursuant to the principle of subrogation- to exercise by virtue of subrogation any such right or claim to the same extent as the original right or claim of the Investor, with the exception to subrogation of criminal responsibility. The provisions of Articles 10 and 12 shall apply to any payment made to the first Contracting Party or its designated agency by virtue of such assignment of right or claim and the assignment of such payment.





Article 12

Transfers

- (1) Each Contracting Party shall ensure that all transfers relating to Investments of an Investor of the other Contracting Party are freely made into and out of that Contracting Party without delay. Such transfers shall include, in particular, though not exclusively:
  - (a) The initial capital and additional amounts to maintain or increase Investments;
  - (b) All profits, capital gains, dividends, fees and other current revenue or incomes accruing from Investments;
  - (c) Payments made under a contract including loan payments in connection with Investments;
  - (d) Proceeds of the total or partial sale or liquidation of Investments;
  - (e) Earnings and salaries of personnel contracted who work in connection with Investments in the Contracting Party;
  - (f) Payments made in accordance with provisions of Articles 10 and 11; and
  - (g) Payments arising out of the settlement of a dispute under Article 14.
- (2) Each Contracting Party shall further ensure that such transfers may be made without a delay in freely usable currencies at the market rate of exchange prevailing on the date of the transfer, in accordance with the laws of the Contracting Party in whose territory the Investment has been made. This rate of exchange shall, in the absence of a market rate of exchange, correspond to the cross rate obtained from those rates which would be applied by the International Monetary Fund for conversions of the currencies concerned into Special Drawing Rights.
- (3) Notwithstanding paragraphs 1 and 2, a Contracting Party may delay or prevent a transfer through the equitable, non-discriminatory and good-faith application of its Legislations relating to:
  - a) Bankruptcy, insolvency, default or the protection of the rights of creditors;
  - b) Issuing, trading or dealing in securities;





- c) Criminal or penal offenses; or
- d) Ensuring compliance with orders or judgements.
- e) Financial obligations of the Investor and the Investment in the host country.
- f) Requirements for filing currency transaction report.
- g) Preventing money-laundering and the financing of terrorism.

### Article 13

#### Dispute Settlement between the Contracting Parties

- (1) Each Contracting Party shall accord sympathetic consideration to, and shall afford adequate opportunity for consultation regarding, such declarations as the other Contracting Party may make with respect to any matter affecting the operation and the execution of this Agreement.
- (2) Any dispute between the Contracting Parties as to the interpretation or application of this Agreement, not satisfactorily resolved by amicable means within six months, shall be referred for decision to an arbitration tribunal. Such arbitration tribunal shall be composed of (3) arbitrators, with each Contracting Party appointing one arbitrator within a period of (60) days from the date of receipt by either Contracting Party from the other Contracting Party of a note requesting arbitration of the dispute. The two arbitrators chosen shall agree on a third arbitrator to serve as a President within (30) days, provided that the third arbitrator be a national of a third state which both Contracting Party's maintain diplomatic relations.
- (3) If the latter periods specified in paragraph 2 have not been observed, either Contracting Party may, in the absence of any other arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President should make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the court next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall make the necessary appointments.





- (4) The arbitration tribunal shall within a reasonable period of time reach its decisions by a majority of votes. Such decisions shall be final and binding.
- (5) Each Contracting Party shall bear the cost of its own arbitrator and its representation in the arbitral proceedings. The cost of the President of the arbitration tribunal in discharging his or her duties and the remaining costs of the arbitration tribunal shall be borne equally by the Contracting Parties.

#### Article 14

#### Investor-State Dispute Settlement

##### • Definitions

- 1) For the purposes of this Article, an Investment dispute is a dispute between a Contracting Party and an Investor of the other Contracting Party that has incurred loss or damage by reason of, or arising out of, an alleged breach of any right conferred by this Agreement with respect to Investments of said Investors.
- 2) Nothing in this Article shall be construed to prevent an Investor who is a party to an investment dispute (hereinafter referred to in this Article as "disputing investor") from seeking administrative or judicial settlement in the Contracting Party that is party to the investment dispute (hereinafter referred to in this Article as "disputing Party").
- 3) An investment dispute shall, as far as possible, be settled amicably through consultation or negotiation between the disputing investor and the disputing Party (hereinafter referred to in this Article as "the disputing parties").

##### • Resorting to Domestic Court

- 4) Each Contracting Party shall accord to Investors of the other Contracting Party treatment no less favourable than the treatment it accords in like circumstances to its own Investors or Investors of a non-Contracting Party and their Investments with respect to resorting to courts of justice and administrative tribunals and agencies in all degrees of jurisdiction, both in pursuit and in defence of such Investors' rights.
- 5) For greater certainty, when international investment treaties and other commercial agreements include procedures for the resolution of investment disputes between investors and states provided and when other international investment treaties and other trade agreements include substantive obligations, this shall not constitute





“treatment” in accordance with this Article and Article 5, and thus cannot give rise to a breach of this Article and Article 5 of this Agreement.

• **Resorting to International Arbitration**

6) If any investment dispute cannot be settled amicably within six months from the date on which the disputing investor requested the consultation or negotiation in writing, and if the disputing investor has not submitted the investment dispute for resolution under national courts of justice of a Disputing Party or administrative tribunals, the disputing Investor may submit the investment dispute one of the following international conciliations or arbitration forums:

- (a) conciliation or arbitration in accordance with the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States (hereinafter referred to in this Article as “ICSID Convention”), if the ICSID Convention is in force between the Contracting Parties; and subject to the notification made by the Kingdom of Saudi Arabia on May 8, 1980, pursuant to the relevant article of the ICSID Convention;
- (b) conciliation or arbitration under the Additional Facility Rules of the International Centre for Settlement of Investment Disputes if the ICSID Convention is not in force between the Contracting Parties.
- (c) arbitration under the 2010 Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL); or
- (d) any arbitration in accordance with other arbitration rules, if agreed between the disputing parties.

7) The disputing investor who intends to submit the investment dispute to conciliation or arbitration pursuant to paragraph (6) of this article, shall submit to the disputing Party a written notice of intent to do so at least (90) days before the claim is submitted. The notice of intent shall specify:

- (a) The name and address of the disputing investor;
- (b) The specific measures of the disputing Party at issue and a brief summary of the factual and legal basis of the investment dispute sufficient to present the problem clearly, including the obligations under this Agreement alleged to have been breached;





- (c) Conciliation or arbitration set forth in paragraph 6 which the disputing investor will choose; and
- (d) The relief sought and the approximate amount of damages claimed.
- 8) (a) Each Contracting Party hereby consents to the submission of investment disputes by a disputing investor to conciliation or arbitration set forth in paragraph 6 chosen by the disputing investor.
- (b) The consent given by subparagraph (a) and the submission by a disputing investor of a claim to arbitration shall satisfy the requirements of:
- Chapter II of the ICSID Convention or the "Additional Facility Rules of the International Centre for Settlement of Investment Disputes", concerning written consent of the parties to a dispute; and
  - Provisions of Article (II) of New York Convention regarding the written notice.
- 9) The non-disputing Contracting Party may present its opinion on the interpretation or application of this Agreement through a written notice to the arbitration tribunal.
- 10) Notwithstanding any other provisions of this Article, an investment dispute may not be submitted for conciliation or arbitration in the manner described in this Article from the date commencing five years after the date disputing investor had knowledge or ought to have had knowledge of the alleged violation of this Agreement and of the alleged losses and damages.
- 11) Unless the disputing parties agree otherwise, an arbitration tribunal established under paragraph (6) of this article, shall comprise three arbitrators, one arbitrator appointed by each of the disputing parties and the third, who shall be the presiding arbitrator, appointed by agreement of the disputing parties. If the disputing investor or the disputing Party fails to appoint an arbitrator or arbitrators within 90 days from the date on which the investment dispute was submitted to arbitration, the appointing authority may be requested by either of the disputing parties, to appoint the arbitrator or arbitrators not yet appointed pursuant to the rules applicable.
- 12) Unless the disputing parties agree otherwise, the third arbitrator shall be a national of a third state with which the Contracting Parties have diplomatic relations, and shall





- 13) not have his or her usual place of residence in either Contracting Party, nor be employed by either of the disputing parties, nor have dealt with the investment dispute in any capacity.
- 14) In the case of arbitration referred to in paragraph (6) of this Article, each of the disputing parties may specify up to three nationalities to be excluded in the appointment of arbitrators. In such case, the appointing authority may not appoint as arbitrator any person whose nationality is indicated by either of the disputing parties.
- 15) Arbitrators shall have the required skills and ensure their partiality and independence and the costs of reviewing dispute settlement are reasonable.
- 16) Unless the disputing parties agree otherwise, the arbitration shall be held in a country that is a party to the New York Convention for the recognition and enforcement of foreign arbitral awards.
- 17) An arbitration tribunal established pursuant to this Article, shall decide the issues in dispute in accordance with this Agreement and enforceable rules of international law.
- 18) The arbitration tribunal may order an interim measure of protection to preserve the rights of the disputing investor, or to facilitate the conduct of arbitration proceedings, including an order to protect evidence in the possession or control of either of the disputing parties. The arbitration tribunal shall not order attachment or enjoin the application of the measure alleged to constitute a breach referred to in paragraph 1 of this Article.
- 19) The award rendered by the arbitration tribunal shall include:
- (a) A judgment whether or not there has been a breach by the disputing Party of any obligation under this Agreement with respect to the disputing investor and their investments; and
  - (b) A remedy if there has been such breach. The remedy shall be limited to one or both of the following:
    - i. Payment of monetary damages carrying applicable rate of return approved by the central bank of the host state; and
    - ii. restitution of property, in which case the award shall provide that the disputing Party may pay monetary damages carrying applicable rate of return in lieu of restitution.





- 20) The award rendered in accordance with paragraph (18) shall be final and binding upon the disputing parties. The disputing Party shall carry out the provisions of the award and provide for the enforcement of the award.
- 21) Neither Contracting Party shall give diplomatic protection, or bring an international claim, in respect of an investment dispute which the other Contracting Party and an investor of the former Contracting Party have consented to submit or submitted to arbitration set forth in paragraph 6 of this Article, unless the other Contracting Party does not abide by and comply with the award rendered in such investment dispute. Diplomatic protection, for the purposes of this paragraph, shall not include informal diplomatic exchanges for the sole purpose of facilitating a settlement of the investment dispute.
- 22) For additional certainty, an investor shall not use the provisions of this Article to submit an investment dispute for arbitration if the investment was based on subterfuge, disguise, misrepresentation, concealment, and corruption, treaty-shopping, nationality-planning or any behaviour that rises to mistreatment.
- 23) For the purposes of this Article, when franchises, licenses, permits, authorizations, or any legal deed or similar contract contain stipulations for dispute settlement related to a particular Investment, said dispute shall only be settled pursuant to provisions of dispute settlement set out in related franchises, licenses, permits, authorizations, or contracts and shall not be subject to this Agreement.
- 24) The Contracting Parties agree that the disputing Investor may not resort to arbitrations set in this Article simultaneously for the settlement of the same investment dispute in a competent court of the concerned Contracting Party. The decision made by the competent authority shall be binding and not subject to appeal, contrary to provisions in the Legislations of the Contracting Party.

#### Article 15

#### Temporary Protective Measures

- (1) A Contracting Party may adopt or maintain measures not conforming to its obligations under Article 4 relating to cross-border capital transactions and Article 12 in the following cases:
  - (a) In the event of serious balance-of-payments and external financial difficulties or threat thereof; or





- (b) In exceptional circumstances where movements of capital cause or threaten to cause serious difficulties for macroeconomic management, in particular, monetary and exchange rate policies.
- (2) The following must be observed in the procedures referred to in paragraph 1 of this Article:
- (a) Shall not exceed those necessary to deal with the circumstances set out in paragraph 1 of this Article;
- (b) Shall be temporary and shall be ceased as soon as conditions permit;
- (c) Shall be promptly notified to the other Contracting Party; and
- (d) Shall avoid unnecessary damages to the commercial, economic and financial interests of the other Contracting Party.
- (3) Nothing in this Agreement shall be regarded as altering the rights enjoyed and obligations undertaken by a Contracting Party as a party to the Articles of Agreement of the International Monetary Fund.

#### Article 16

#### Precautionary Measures

- (1) Notwithstanding any other provisions of this Agreement, a Contracting Party shall not be prevented from taking measures relating to stability of financial service provision for precautionary reasons, including measures for the protection of Investors, depositors, insurance policy holders or persons to whom a fiduciary duty is owed by an Enterprise supplying financial services, or to ensure the integrity and stability of its financial system.
- (2) In cases where a Contracting Party takes any measure, pursuant to paragraph 1 of this Article, that does not conform to the obligations of the provisions of this Agreement, such measures shall be temporary, non-discriminatory, and of general application; such measures shall not be arbitrary and shall not exceed what is necessary to deal with the difficulties.





Article 17

**Intellectual Property Rights**

- (1) Nothing in this Agreement shall be construed as derogating from the rights and obligations under multilateral agreements for protection of intellectual property rights which any of the Contracting Parties have entered into.
- (2) Nothing in this Agreement shall be construed to oblige either Contracting Party to extend to Investors of the other Contracting Party and their Investments treatment accorded to Investors of a non-Contracting Party and their Investments by virtue of multilateral agreements for the protection of intellectual property rights, which the former Contracting Party has entered into.
- (3) The Contracting Parties shall give due consideration to the adequate and effective protection of intellectual property rights and shall promptly consult with each other for this purpose at the request of either Contracting Party.

Article 18

**Investment Working Team**

1. The Contracting Parties shall establish an Investment Working Team (hereinafter referred to as "the Team") The main function of the Team shall be to discuss any Investment matters related to this Agreement for the purpose of organizing joint Investment Activities.
2. Detailed functions of the Team shall be agreed upon by the Contracting Parties.
3. The Team shall meet as necessary at the request of either Contracting Party.

Article 19

**Review**

The Contracting Parties shall consult each other within five years after the entry into force of this Agreement for the purpose of reviewing the Agreement, and shall take any necessary additional procedures that result in further protection and promotion of Investments.





Article 20

Denial of Benefits

- (1) A Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to an Investor of the other Contracting Party that is an Enterprise of the other Contracting Party and to its Investments if the Enterprise is owned or controlled by a non-Contracting Party and the denying Contracting Party:
  - (a) Does not maintain diplomatic relations with the non-Contracting Party; or
  - (b) Is an economically-sanctioned country pursuant to a resolution by the UN Security Council; or
  - (c) Adopts measures with respect to the non-Contracting Party that prohibit transactions with the Enterprise or that would be violated or circumvented if the benefits of this Agreement were accorded to the Enterprise or to its Investments.
- (2) Subject to prior notification and consultation, a Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to an Investor of the other Contracting Party and to its Investments that is an Enterprise of that Contracting Party if said Enterprise is owned or controlled by a non-Contracting Party or was owned by a national of the host country but has no substantial business activities that have the characteristics of Investment as specified in Article (1) of this Agreement.

Article 21

General Exceptions

Provided that that such measures are not applied in a manner which would constitute a means of arbitrary or unjustifiable discrimination between Investors where like conditions prevail, or a disguised restriction on Investment flows, nothing in this agreement shall be construed to prevent the adoption or enforcement by any Contracting Party of measures deemed necessary for the following reasons:

1. Necessary to protect national security, public morals, public decency and the protection of cultural and linguistic diversity.





2. Necessary to protect human life and health, and the protection of the environment and combating climate change.
3. Ensure the provision of basic services such as education, water and health.
4. Allow the application of more comprehensive guarantees related to development, such as satisfying the trade, financial developmental needs of the host country and combating aggressive tax planning.
5. Necessary to secure compliance with laws or regulations, which are not inconsistent with the provisions of this agreement including those relating to:
  - a) The prevention of deceptive and fraudulent practices or to deal with the effects of a default on investment agreements;
  - b) The protection of the privacy of individuals and corporate persons in relation to the processing and dissemination of personal data and protection of confidentiality of records and accounts of individuals and corporate persons;
  - c) Public safety;
  - d) Sovereignty of data and related laws.
  - e) Imposed for the protection of national monuments of artistic, historic, or archaeological value; or
  - f) The conservation of exhaustible natural resources in accordance with laws and regulations in each party.

## Article 22

### Safety Exceptions

Nothing in this Agreement shall be construed:

- 1) to require a Contracting Party to furnish or allow access to any information the disclosure of which it determines to be contrary to its core security interests; or
- 2) to preclude a Contracting Party from applying measures that it considers in good faith necessary for the fulfillment of its obligations under the United Nations Charter with respect to the maintenance or restoration of international





peace or security, or the protection of its own essential security interests, or to address serious economic crises.

#### Article 23

##### Disclosure of Information

The Contracting Parties shall cooperate to enhance transparency in the investment policies and regulations and procedures relevant to Investors of the other Contracting Party and to their Investments. This will include:

1. Making available screening guidelines and clear definitions of criteria for assessing investment proposals.
2. Providing clear and up-to-date information on the investment framework, i.e. the laws and regulations applicable to the entry and operation of foreign investment in their territory.
3. Tasking their respective investment promotion agencies to receive and answer all enquiries concerning investment policies, investment laws and regulations and applications to invest.
4. Providing information about changes in procedures, applicable standards, technical regulations and other specific requirements.
5. Enhancing Corporate Governance and ensuring its compliance with transparency and credibility principles.

#### Article 24

##### Final Provisions

- (1) This Agreement shall enter into force after 30 days from the date of the last notification exchanged through diplomatic channels confirming the completion of their respective legal procedures necessary for the entry into force of this Agreement. It shall remain in effect for a period of ten years after its entry into force and shall remain in force unless terminated as provided in paragraph 2. This Agreement shall also apply to all Investments of Investors of either Contracting Party acquired in the other Contracting Party in accordance with the applicable Legislation of that other Contracting Party prior to the entry into force of this Agreement.



## Kingdom Of Saudi Arabia



المملكة العربية السعودية

- (2) A Contracting Party may, by giving one year's advance notice in writing prior to the expiration of this Agreement to the other Contracting Party, to terminate this Agreement at the end of the initial ten-year period or at any time thereafter.
- (3) In respect of Investments acquired prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of this Agreement shall continue to be effective for a period of five years from the date of termination of this Agreement.
- (4) This Agreement shall not apply to adopted measures or claims arising out of events that occurred, or to claims that had been settled, prior to its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Agreement.

Signed in duplicate in Dushanbe, on 24/12/2022 corresponding to 30/5/1444H, in the Tajik, Arabic, English and languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For the Government of the  
Kingdom Saudi Arabia

For the Government of the  
Republic of Tajikistan

His Excellency  
Mr. Khalid A. Al-Falih  
Minister of Investment

His Excellency  
Mr. Sadi Qodirzoda  
Chairman, State Committee on  
Investments and State Property  
Management





СОЗИШНОМА  
БАЙНИ ҲУКУМАТИ ҶУМҲУРИИ ТОҶИКИСТОН  
ВА ҲУКУМАТИ ШОҲИГАРИИ АРАБИСТОНИ САУДӢ ОИД БА  
ҲАВАСМАНДГАРДОНӢ ВА ҲИФЗИ МУТАҚОБИЛАИ САРМОЯГУЗОРӢ

Ҷумҳурии Тоҷикистон ва Шоҳигарии Арабистони Саудӣ (минбаъд - «Тарафҳои аҳдкунанда» номида мешаванд);

Бо хоҳиши идома додани ҳавасмандгардонӣ ва ҳифзи сармоягузориҳо бо мақсади устувор намудани муносибатҳои иқтисодӣ байни Тарафҳои аҳдкунанда тибқи афзалиятҳои иқтисодии онҳо;

Бо нияти фароҳам овардани шароити мусонд ва имкониятҳои васеъ барои мубодилаи бештари сармоягузориҳо байни Тарафҳои аҳдкунанда;

Бо эътирофи аҳамияти афзояндаи мусондат ва ҳифзи сармоягузорӣ дар ҳавасмандгардонии ташаббусҳои сармоягузорӣ ва ноил шудан ба пешравӣ дар ҳарду кишвар;

Бо эътирофи он, ки ин бидуни вайрон кардани қарорҳо ва қоидаҳои дохилии марбут ба саломатӣ, бехатарӣ, ҳифзи муҳити зист, меҳнат ва принсипҳои масъулияти иҷтимоии корпоративӣ барои корпоратсияҳои ватанӣ ва бидуни вайрон кардани шартномаҳои Созмони Байналмилалӣ Меҳнат, ки Тарафҳои аҳдкунанда ба тасвиб расонидаанд ва дар ҳарду кишвар татбиқ карда мешавад ва ба тарзе, ки ба ҳадафҳои рушди устувор мусондат мекунад, метавонанд амалӣ карда шаванд;

Бо эътирофи аҳамияти интиқоли технологияҳо, таъсиси ҷойҳои корӣ ва рушди захираҳои инсонӣ, ки аз чунин сармоягузориҳо бармеоянд;

Бо эътирофи он, ки ҳар як Тарафи аҳдкунанда танзими ҳуқуқи фаъолияти сармоягузориҳои хориҷӣ, ки дар ҳудудҳои он ҷойгир аст, нигоҳ медорад ва чораҳои заруриро меандешад, то ки фаъолияти сармоягузорӣ бо қонунҳо, сиёсат ва стратегияҳои рушди он мувофиқат намоянд;

Бо эътирофи он, ки ҳеч муқаррароти дар Созишномаи мазкур набояд ба ҳеч тарик барои маҳдуд кардани ҳуқуқи Тарафҳои аҳдкунанда оид ба қабул, нигоҳдорӣ ва татбиқи чораҳо ҷиҳати амалӣ намудани ҳадафҳои қонунии сиёсӣ маънидод карда шавад.

Тарафҳои аҳдкунанда вобаста ба масъалаҳои зерин ба мувофиқа расиданд:





Моддаи 1. Мафхумҳо

Барои мақсадҳои Созишномаи мазкур истилоҳоти зерин мафхумҳои ба он баробаркардашударо доранд:

- 1) «Қонунгузорӣ»:
  - а) нисбат ба Ҷумҳурии Тоҷикистон қонунҳо, қарорҳо, қоидаҳо ва дастурмалаҳои дар Ҷумҳурии Тоҷикистон амалкунанда; ва
  - б) нисбат ба Шохигарии Арабистони Саудӣ қонунҳо, қарорҳо, қоидаҳо ва дастурмалаҳои дар Шохигарии Арабистони Саудӣ амалкунанда.
- 2) «Сармоягузорӣ» маънои ҳар як намуди дорониҳоеро дорад, ки мустақиман ба Сармоягузор тааллуқ дорад ва дорони хусусиятҳои сармоягузорӣ мебошад, ки дар баробари дигар хусусиятҳо бояд давомнокии муайяно дар бар гирад, аз ҷумла сармоягузорӣ ё захираҳои дигар, интизори даромад ё фонда, ба уҳда гирифтани тавакқал ва саҳмгузорӣ дар рушди иқтисодӣ ва интиқоли дониш мутабиқи қонунҳо ва қоидаҳои Тарафи аҳдкунандае, ки сармоягузорӣ дар ҳудуди он сурат мегирад.
  - сармоягузорӣ метавонад шаклҳои зеринро дар бар гирад:
    - а) корхона;
    - б) саҳмияҳо, вомбаргҳо ё шаклҳои дигари сармояи корхона, аз ҷумла ҳуқуқҳои, ки аз онҳо бар меояд, ба истиснои саҳмияҳои ширкатҳои листингии ҳарду кишвар;
    - в) вомбаргҳо, уҳдадорҳои қарзӣ ва қарзҳо;
    - г) ҳуқуқҳои аз рӯи шартномаҳо, аз ҷумла шартномаҳои сохтмон, идоракунӣ, истеҳсолот ё тақсими даромад;
    - д) ҳуқуқҳои моликияти зеҳнии аз ҷониби Тарафҳои аҳдкунанда амаликардашаванда, ки хилофи ҳуқуқҳои моликияти зеҳнии дар Созишнома оид ба ҷанбаҳои тижоратии ҳуқуқи моликияти зеҳнӣ пешбинишуда намебошанд;
    - е) ҳуқуқҳои, ки тибқи қонунгузорӣ ё шартномаҳо, ба монанди консессияҳо, иҷозатномаҳо ва иҷозатҳои, ки аз ҷониби мақомоти салоҳиятдор ва тибқи қонунҳои амалкунанда дода мешаванд;
    - ж) ҳама гуна дигар молу мулки моддӣ ва ғайримоддӣ, манқул ва ғайриманқул;
    - з) ҳама гуна шакли дигари эътирофшудаи сармоягузорӣ мутабиқи қоидаҳои дохилии Тарафҳо, ба истисноҳои дар моддаи 2 пешбинигардида;
    - к) талабот ба маблағ ё талабот оид ба иҷроиш тибқи шартномаи марбут ба фаъолияти сармоягузорӣ.
  - барои эътимоди бештар «Сармоягузорӣ» инҳоро дар бар намегирад:





а) талабот ба маблағ, ки танҳо аз шартномаҳои тижорати оид ба фуруши мол ё хизматрасонӣ аз ҷониби шахси воқеӣ ё корхона дар ҳудуди Тарафи аҳдкунанда ба шахси воқеӣ ё корхонаи ҳудуди Тарафи дигар бармеояд;

б) маблағгузори дохилии чунин шартномаҳо дар зербанди (а) дар боло зикршуда; ё;

в) ҳама гуна қарор, ҳукм ё ҳалномаи ҳакамин ба зербандҳои а) ё б) дар ҳамин сарҳат ишорашуда алоқаманданд.

г) сармоягузори ба сандуқҳо, воситаҳои қарзи давлатӣ ё дорониҳои ғайритижоратӣ.

д) моликияти зеҳнӣ, ки қонунгузори дохилии ҳифз намекунад.

е) хароҷотҳои то роҳандозии фаъолияти сармоягузори, аз ҷумла иҷозатномаҳо ва иҷозатҳо.

### 3) «Сармоягузор»

а) шахси воқеие, ки тибқи қонунгузори амалкунанда шахрвандии Тарафи аҳдкунандаро дорад. Шахси дорои шахрвандии гуногун танҳо шахрванди давлате эътироф мешавад, ки шахрвандии он бартарӣ ва воқеӣ мебошад. Ҳангоми муайян кардани шахрвандии бартарӣ ва воқеӣ кишвари истиқомати доимии сармоягузор, ки дар он ҳаёти иқтисодӣ, иҷтимоӣ ва оилавии ӯ мутамарказ шудааст, инчунин ҳолатҳои гирифтани шахрвандии дуҷум ба назар гирифта мешавад.

б) корхонаи як Тарафи аҳдкунанда, ки ба Тарафи дигари аҳдкунанда сармоягузори кардааст. Корхона ба яке аз Тарафҳои аҳдкунанда тааллуқдошта ҳисобида мешавад, агар маҳалли таъсис, ҷойи асосии тижорат, фаъолияти иқтисодӣ ва манфиатҳои асосии он дар ҳудуди ҳамин Тарафи аҳдкунанда ҷойгир бошад. Филиали корхонаи Тарафи ғайриаҳдкунанда, ки дар Тарафи дигари аҳдкунанда ҷойгир аст, сармоягузори ин Тарафи аҳдкунанда ҳисобида намешавад.

### 4) «Корхона»

а) Ҳар як шахси ҳуқуқӣ ё ягон шахси дигар, ки мувофиқи қонунгузори амалкунандаи ҳамин Тарафи аҳдкунанда таъсис ё ташкил шудааст, новобаста аз он, ки барои ғоида ё не, ва хоҳ ҳусусӣ ё давлатӣ, ё таҳти назорат, аз ҷумла ҳама гуна корпоратсия, трест, шарикӣ, соҳибқори инфиродӣ, корхонаи муштарак, ассотсиатсия, ташкилот, ширкат ё филиал, ки дар банди 4 ҳамин модда пешбинӣ шудааст;

б) субъекте, ки тибқи қонунгузори ҳамин Тарафи аҳдкунанда таъсис ё ташкил шудааст ва дар ҳудуди ҳамин Тарафи аҳдкунанда фаъолияти воқеии соҳибқорӣ дорад;

в) корхонае, ки тибқи қонунгузори ҳамин Тарафи аҳдкунанда таъсис ё ташкил шудааст ва ба Сармоягузор тааллуқ дорад, агар ин Сармоягузор соҳиби зиёда аз панҷоҳ (50) фоизи саҳмияҳо бошад ё таҳти назорати Сармоягузор қарор





дошта бошад, агар ин Сармоягузор салоҳияти таъини аксарияти директорони онро дошта бошад ё ба таври дигар қонунӣ идора менамояд.

5) «Фаъолияти сармоягузорӣ» маънои таъсис, истифода, идора, нигоҳдорӣ, баҳрабардорӣ ва ё фурӯши Сармояхоро дорад.

6) «Созишномаи СУС» Созишномаи Марракеш дар бораи таъсиси Созмони Умумичаҳони Савдо, ки дар Марракеш, 15 апрели соли 1994 ба имзо расидааст.

7) «Асъори озод мубодилашаванда» маънои асъореро дорад, ки аз ҷониби Хазинаи Байналмилалии Асъор муайян карда мешавад.

8) «Худуд»:

- барои Ҷумҳурии Тоҷикистон: ҳудуди замин, бо шумули обҳои дохилӣ ва фазои ҳавоии болон онҳо, ки Ҷумҳурии Тоҷикистон нисбати онҳо ҳуқуқҳои соҳибхитӣ ё юрисдиксия, аз ҷумла барои ҳуқуқи коркарди қабри замин ва захираҳои табиӣ мубодилаи санадҳои байналмилалӣ амалӣ менамояд;

- барои Шохигарии Арабистони Саудӣ: минтақаҳо, аз ҷумла қазираҳо, фазои ҳавоӣ, обҳои дохилӣ, баҳрҳои пайваст ба қаламрав ва қабри баҳр, сарватҳои зерзаминӣ ва фазои ҳавоии он ва ҳама гуна минтақаи дигари баҳрӣ, ки Шохигарии Арабистони Саудӣ бар он салоҳияти соҳибхитӣ ва ё ҳуқуқҳои мувофиқи ҳуқуқи байналмилалиро ба амал мебарорад.

9) «Даромад» маблағҳои дар натиҷаи Сармоягузорӣ гирифташуда, аз ҷумла фонда, даромади сармоя, суди саҳмия ва пардохтхоро дар назар дорад. Тағйир додани шакли сармоягузорӣ ё дубора сармоягузорӣ кардани дорониҳо ба хусусияти онҳо ҳамчун Сармоягузорӣ таъсир намерасонад, ба шарте ки ин тағйирот ба қонунгузори Тарафи аҳдкунанда, ки дар он дорониҳо сармоягузорӣ ё дубора сармоягузорӣ карда мешаванд, муҳолиф набоянд.

10) «Масъулияти иҷтимоии корпоративӣ» маънои ташвиқи ширкатхоро барои эҷоди таъсири устувор ба рушди иҷтимоӣ, иқтисодӣ ва экологӣ ва таъдил додани онро ба як қисми стратегияи сармоягузори худ дорад.

11) «Рӯйхати истисноҳо ба сармоягузори хориҷӣ» ба феҳристи истисноҳои уҳдадорихо оид ба савдои хизматрасонӣ дар Созишномаи СУС барои Тарафҳои аҳдкунанда ишора мекунад.

12) «Конвенсияи Нью-Йорк» оид ба эътироф ва иҷрои қарорҳои арбитражҳои хориҷӣ (Нью-Йорк, 1958) ишора мекунад.

13) «Минтақаҳои махсуси иқтисодӣ» минтақаҳои махсуси иқтисодиро дар ҳудуди ягон Тарафи аҳдкунанда дар назар дорад, ки нисбат ба фаъолияти иқтисодӣ аз шароити махсуси рақобатӣ ё қонунгузорӣ истифода мебаранд, ки аз иқтисодиёти ин Тарафи аҳдкунанда берун аз минтақа фарқ мекунад.

14) «Бехатарии умумӣ» ҳифзи ҳаёт, моликият ва муҳити зист тавассути чораҳои эҳтиётӣ.





15) «Идораи корпоративӣ» механизмҳо, қоидаҳо ва қонунҳо, ки барои роҳбарӣ ва назорат кардани тиҷорат ва фаъолияти ширкатҳо нигаронида шудаанд, ҳуқуқ ва уҳдадорихои тарафҳои алоқамандро муайян мекунанд.

16) «Корхонаҳои хурду миёна»

а) барои Ҷумҳурии Тоҷикистон: корхонае, ки тибқи меъёрҳои муқарраргардида аз ҷониби мақомоти дахлдор ба қайд гирифта шудааст.

б) барои Арабистони Саудӣ: корхонае, ки аз рӯи меъёрҳои тасдиқнамудан Идораи корхонаҳои хурд ва миёна тасниф шудааст.

17) «Шартномаҳои хусусигардонӣ» созишномаи шартномавии марбут ба инфрасохтор ё хидмати давлатӣ, ки боиси муносибатҳои байни Ҳукумат ва бахши хусусӣ ё интиқоли ҳуқуқи моликият ба дорони мегардад.

18) истилоҳи «Тарафи аҳдкунанда» мувофиқи матн маънои Ҷумҳурии Тоҷикистон ё Шохигарии Арабистони Саудиро дорад.

### Моддаи 2. Доираи Созишнома

Муқаррароти Созишномаи мазкур татбиқ намегарданд нисбат ба:

1) субсидияҳо ё грантҳо.

2) харидҳои давлатӣ ва тендерҳо.

3) масъалаҳои андозӣ.

4) фаъолияти, ки тибқи қонунгузориҳои дохилӣ ва созишномаҳои байналмилалӣ, ки Тарафҳои аҳдкунанда ба онҳо ҳамроҳ шудаанд, аз сармоягузориҳои хориҷӣ хориҷ карда шудаанд.

5) минтақаҳои махсуси иқтисодӣ.

6) муқаррарот оид ба корхонаҳои хурду миёна.

7) шартномаҳои хусусигардонӣ.

8) тадбирҳои, ки ба тандурустии аҳолии дахлдоранд.

### Моддаи 3. Интизориҳои сармоягузор

Эътироф карда мешавад, ки ин Созишнома танҳо барои ҳифзи эътимоди Сармоягузор ба интизориҳои асоснок ва қонунӣ, ки дар чаҳорҷубаи ҳуқуқӣ ва уҳдадорихои Тарафи аҳдкунанда дар санаи сармоягузорӣ ва то муддати амалӣ сармоягузорӣ ба вуҷуд омадаанд, пешбинӣ шудааст. Ин Созишнома барои таъмини ҳимоя аз хатарҳои оддӣ тиҷоратӣ пешбинӣ нашудааст.





#### Моддан 4. Пешбурди сармоягузорӣ ва муомилоти миллӣ

1. Ҳар як Тараф дар ҳудуди худ то ҳадди имкон ба сармоягузории Тарафи дигар мусоидат мекунад ва чунин сармоягузориро бо назардошти ҳуқуқҳои амалӣ намудани ваколатҳои мутобики қонунгузории амалкунандаи он, аз ҷумла нисбати он моликият ва назорати хориҷӣ, иҷозат медиҳад.

2. Ҳар як Тарафи аҳдкунанда ба сармоягузори Тарафи дигари аҳдкунанда ва ба сармояи онҳо, ки тибқи қонунгузории амалкунандаи Тарафҳо ғайриҷорӣ доранд, шароити мусоиде, ки Тарафи аҳдкунанда дар ҳолатҳои шабех ба сармоягузори худӣ ва сармояи онҳо пешниҳод мекунад, фароҳам меоварад.

#### Моддан 5. Шароити мусоиди миллӣ

1. Ҳар як Тарафи аҳдкунанда ба сармоягузори Тарафи дигари аҳдкунанда ва ба сармоягузори онҳо шароити мусоидтареро фароҳам меорад, ки дар ҳамин шароит ба сармоягузори Тарафи ғайриаҳдкунанда ва сармоягузори онҳо нисбат ба ғайриҷорӣ сармоягузорӣ пешбинӣ карда шудааст.

2. Ҳамчун истисноии қисми 1 моддаи мазкур, як Тарафи аҳдкунанда наметавонад ба сармоягузори Тарафи дигари аҳдкунанда ва ба сармоягузори онҳо имтиёзҳои диҳад, ки дар доираи узвияти Тарафи аҳдкунанда дар иттиҳоди гумруқӣ, иттиҳоди иқтисодӣ, бозори муштарак ё минтақаи савдои озод бо Тарафи ғайриаҳдкунанда пешбинӣ шудааст.

3. Муқаррароти ҳамин модда нисбат ба муносибатҳои, ки ба ягон Тарафи аҳдкунанда мутобики ҳар як созишномаи дучониба ё бисёрҷониба, ки то эътибор пайдо кардани ин Созишнома аз ҷониби ягон Тарафи аҳдкунанда имзо шудааст ё эътибор пайдо кардааст, татбиқ намегардад.

4. Муқаррароти қисми 1 ҳамин модда ба муқаррароти ҳалли бахшҳои сармоягузор ва давлат (ХБСД), ки дар шартномаҳои дучонибаи хавасмандгардонӣ ва хифзи сармоягузорӣ, ки аз ҷониби ҳар як Тарафи аҳдкунанда-бо тарафи сеюм то санаи имзои ин Созишнома бафта шудаанд, татбиқ намегардад.

5. Уҳдадорҳои моддӣ, ки дар дигар шартномаҳои байналмилалӣ сармоягузорӣ ва дигар созишномаҳои тичоратӣ дарҷ карда шудаанд, худ аз худ «мурочиат» намебошанд ва аз ин рӯ, хангоми арзёбии ҳама гуна вайронкунии моддаи мазкур ба назар гирифта намешаванд.





**Моддан 6. Созишномаи СУС ва уҳдадорихои созишномаҳои бисёрҷониба**

Ҳеҷ чиз дар Созишномаи мазкур набояд ҳамчун вайрон кардани ҳуқуқҳои Тарафҳои аҳдкунанда ва уҳдадорихои онҳо дар Созмони Умумиҷаҳонии Савдо тибқи шартҳои Созишномаи СУС ё дигар созишномаҳои дучониба ё бисёрҷониба, ки аз ҷониби ягон Тарафҳои аҳдкунанда баста шудааст, тафсир карда шавад.

**Моддан 7. Ҳифзи сармоягузори**

1. Ҳар як Тарафи аҳдкунанда дар ҳудуди худ ба сармоягузориҳои Тарафи дигари аҳдкунанда ва сармоягузориҳои он Тарафи аҳдкунанда муносибати одилона ва баробарҳуқуқӣ, ҳифзи пурраи ҷисмонӣ ва амнияти онҳоро фароҳам меорад.

2. Тарафи аҳдкунанда уҳдадорихои муносибати одилона ва баробарҳуқуқиро, ки дар қисми 1 ҳамин модда зикр шудааст, вайрон мекунад, агар чора ё як қатор чораҳо инҳоро дар бар гиранд:

- а) рад кардани адолат дар муҳофизати ҷиноятӣ, шаҳрвандӣ ё маъмури; ё
- б) ба таври кулӣ вайрон кардани тартиби муқарраршуда, аз ҷумла вайронкунии асосии шаффофият ва монеаҳо барои дастрасии муассир ба адолати судӣ дар муҳофизаҳои судӣ ва маъмури; ё
- в) худсарии ошкор; ё
- г) таъқиб, маҷбуркунӣ, сӯиистифода аз қудрат ё рафтори шабеҳи бад;
- д) вайрон кардани ҳама гуна унсурҳои минбаъдаи уҳдадории одилона ва баробарҳуқуқӣ, ки Тарафҳои аҳдкунанда мутобиқи қисми 3 моддаи мазкур қабул кардаанд.

3. Тарафҳои аҳдкунанда дар асоси дархости ҳар як Тарафи аҳдкунанда мухтавои уҳдадорихои марбут ба муносибатҳои одилона ва баробарҳуқуқиро барои фаҳмиши онҳо баррасӣ мекунанд.

4. Барои эътимоди бештар, “Ҳифзи комил ва амният” ба уҳдадорихои Тарафи аҳдкунанда вобаста ба амнияти ҷисмонии сармоягузориҳои ва сармоягузориҳо дахл дорад.

5. Барои эътимоди бештар, вайрон кардани муқаррароти дигари ин Созишнома ё ягон созишномаи дигари байналмилалӣ вайронкунии моддаи мазкур намебошад.

**Моддан 8. Шаффофият**

1. Ҳар як Тарафи аҳдкунанда ба қадри имкон, қонунгузориҳои худ, расмиёти маъмури ва қарорҳои маъмури ва қарорҳои судии татбиқи умумӣ, инчунин





созишномаҳои байналмилалиро, ки ба фаъолияти сармоягузори дахл доранд ё таъсир мерасонанд, фавран нашр мекунад ё ба таври дигар дастраси умум месозад.

2. Ҳар як Тарафи аҳдкунанда тибқи дархости Тарафи дигари аҳдкунанда фавран ба саволҳои мушаххас ҷавоб медиҳад ва ба он Тарафи дигари аҳдкунанда маълумотро оид ба масъалаҳои дар қисми 1 моддаи мазкурзикршуда пешниҳод мекунад.

3. Муқаррароти бандҳои 1 ва 2 набояд ҳамчун уҳдадор шудани ягон Тарафи аҳдкунанда ба ифшои маълумоти махфӣ, ки ифшои онҳо ба иҷрои қонун монеъ мешавад ё ба таври дигар хилофи манфиатҳои ҷамъиятӣ ё ба дахлатнопазирӣ ё манфиатҳои қонунии тичоратӣ ҳалал мерасонад, тафсир карда шаванд.

#### Моддаи 9. Воридшавӣ, истиқомати муваққатӣ ва доимӣ

Ҳар як Тарафи аҳдкунанда мутобиқи қонунгузори амалкунандаи худ расмиёти вуруд, раводид, иқомати муваққатӣ ё доимиро барои шахсони воқеие, ки шаҳрвандии дигар Тарафи аҳдкунандаро доранд ва мехоҳанд ба Тарафи аҳдкунанда ворид шуда, бо мақсади пешбурди фаъолияти сармоягузори дар он сукунат намоянд, сода мекунад.

#### Моддаи 10. Экспроприатсия, милликунонӣ ва ҷубронпулӣ

1. Ҳеҷ яке аз Тарафҳои аҳдкунанда сармоягузориҳои сармоягузори Тарафи дигари аҳдкунандаро мустақим ё ғайримустақим тавассути ягон чора ё силсилаи чораҳои дигар, ки натиҷааш ба экспроприатсия ё милликунонӣ баробар хоҳад буд, экспроприатсия ё милликунонӣ намекунад (минбаъд «экспроприатсия» номида мешавад) ба истиснои манфиатҳои ҷамъиятӣ, мувофиқи тартиби муқаррарнамудаи қонун, дар асоси бе таъйин ва бар зидди пардохти ҷуброни фаврӣ, мувофиқ ва самаранок..

2. Чунин ҷуброн бояд арзиши бозории одилонаи сармоягузори дахлдорро дар лаҳзаи андешидани чораи воқеӣ ё оммавӣ дошта бошад, новобаста аз он ки қадоме аз онҳо аввал рӯй медиҳад, бояд меъёри даромадро аз рӯи қурби аз нуқтаи назари тичоратӣ бартаридошта аз санаи мусодира то санаи пардохтро дар бар гирад, ва бояд моддӣ бошад, озодона интиқолшаванда ва озодона ба асёрҳои озод истифодашаванда, ки дар моддаҳои Созишномаи Ҳазинаи Байналмилалӣ Асёр муайян шудааст, аз рӯи қурби бозории асёр, ки дар санаи мусодира амал мекард.





3. Муқаррароти банди 1 ҳамин модда инчунин дар ҳолате татбиқ карда мешавад, ки агар Тарафи Аҳдкунанда доройҳои корхонаеро, ки тибқи қонунгузори амалкунанда дар ҳар як қисми қаламрави худ таъсис ёфтааст ва саҳмияҳо ба сармоягузори Тарафи дигари Аҳдкунанда тааллуқ доранд, экспроприация кунад.

4. Экспроприатсия метавонад мустақим ё ғайримустақим бошад:

а) экспроприатсияи мустақим вақте ба амал меояд, ки сармоягузори милли карда мешавад ё ба таври дигарг тавассути интиқоли расмӣ ҳуқуқи моликият ё мусодираи мустақим экспроприатсия карда мешавад.

б) экспроприатсияи ғайримустақим натиҷаи чора ё силсилаи чораҳои як Тарафи Аҳдкунанда мебошад, ки ба экспроприатсияи мустақим баробар аст, зеро он сармоягузоро аз хусусиятҳои асосии ҳуқуқи моликият дар сармоягузори худ, аз ҷумла ҳуқуқи истифода, баҳрабардори ва ихтиёрдори сармоягузори он ба таври назаррас бидуни интиқоли расмӣ моликият ё мусодираи мустақим маҳрум мекунад.

5. Муайян кардани он, ки оё чора ё маҷмӯи чораҳои аз ҷониби Тарафи Аҳдкунанда андешидашуда дар ҳолати мазкур экспроприатсияи ғайримустақим мебошад ё не, таҳқиқи ҳар як ҳолатро талаб мекунад, ки дар қатори омилҳои дигар ба назар гирифта мешавад:

а) таъсири иқтисодии як чора ё силсилаи чораҳо, гарчанде танҳо далели он, ки як чора ё силсилаи чораҳои Тарафи Аҳдкунанда ба арзиши иқтисодии сармоягузори таъсири манфӣ мерасонад, маънои онро надорад, ки экспроприатсияи ғайримустақим сурат гирифтааст;

б) давомнокии чора ё силсилаи чораҳои Тарафи Аҳдкунанда;

в) то андозае, ки амалҳои ҳукумат ба интизориҳои возеҳ ва оқилона асосёфтаи сармоягузори ҳалал мерасонанд;

г) хусусияти чора ё силсилаи чораҳо махсусан мавзӯ ва мазмуни онҳо.

6. Бо назардошти принципҳои дар банди 1 ҳамин модда муқарраршуда ва бидуни зиён ба ҳуқуқҳои сармоягузор тибқи моддаи 12 (Ҳалли баҳсҳои сармоягузор ва давлат)-и Созишномаи мазкур, сармоягузори зарардида ҳуқуқ дорад, ки парвандаи он, аз ҷониби мақомоти судӣ ё дигар мақомоти салоҳиятдор ва мустақили Тарафи Аҳдкунанда, ки экспроприатсияро анҷом додааст ба таври фаврӣ баррасӣ карда шавад ва баҳодиҳии ҷуброн мувофиқи принципҳои дар ҳамин модда муқарраршуда, аз ҷумла баҳодиҳии сармоягузори он ва пардохти ҷуброни дахлдор.

7. Моддаи мазкур нисбат ба додани иҷозатномаҳои ҳатмӣ нисбати ҳуқуқи моликияти зеҳнӣ ба андозае татбиқ намегардад, ки чунин додани он ба





Созишнома оид ба чанбаҳои тичоратии ҳуқуқи моликияти зеҳнӣ (TRIPS) мувофиқат кунад.

8. Барои итминони бештар, бозхонд, маҳдуд кардан ё эҷоди ҳуқуқи моликияти зеҳнӣ, то андозае, ки ин тадбирҳо ба Созишнома Созишнома оид ба чанбаҳои тичоратии ҳуқуқи моликияти зеҳнӣ (TRIPS) мувофиқат кунанд, истисморро ташкил намедиханд. Ғайр аз он, муайян кардани он, ки ин чораҳо ба Созишнома оид ба чанбаҳои тичоратии ҳуқуқи моликияти зеҳнӣ (TRIPS) мувофиқат намекунанд, экспроприатсияро муқаррар намекунад.

9. Барои итминони бештар, ба истисноӣ ҳолатҳои нодир, тадбирҳои софдилона ва бе таъбири Тарафи Аҳдкунанда, ки барои ҳифзи ҳадафҳои қонунии неқӯаҳволии ҷамъиятӣ тарҳрезӣ ва татбиқ мешаванд, ба монанди онҳое, ки ба иҷрои муқаррароти мавҷуда бар зидди кирдорҳои нодурусти ҳуди сармоягузор ё рафъи таҳдидҳое, ки фаъолияти сармоягузор метавонад ба саломатии аҳолии муҳити зист ё тартиботи ҷамъиятӣ зарар расонад, экспроприатсияи ғайримустақимро ташкил намекунад.

#### Моддаи 11. Принсипи суброгатсионӣ

Агар Тарафи аҳдкунанда ё муассисаи ваколатдори он ба ягон Сармоягузори ин Тарафи аҳдкунанда тибқи ҷуброн, кафолат ё шартномаи суғуртаи марбут ба сармоягузори чунин Сармоягузор дар ҳудуди Тарафи дигари аҳдкунанда пардохт кунад, Тарафи дигари аҳдкунанда супурдани онро эътироф хоҳад кард. Тарафи дигари аҳдкунанда аз ҳама гуна ҳуқуқ ё талаби чунин Сармоягузор, ки барои он чунин пардохт анҷом дода мешавад ва ҳуқуқи Тарафи якуми аҳдкунанда ё мақоми ваколатдори онро дар асоси принсипи суброгатсионӣ эътироф мекунад, ки ба воситаи суброгатсионӣ ҳама гуна чунин ҳуқуқ ё талабот ба ҳамон андозае, ки ҳуқуқ ё талаби ибтидоии Сармоягузоро дорад, ба истисноӣ гузаштан ба ҷавобгарии ҷиноятӣ. Муқаррароти моддаҳои 10 ва 12 нисбат ба ҳама гуна пардохте, ки ба Тарафи якуми аҳдкунанда ё муассисаи таъинкардаи он дар натиҷаи чунин гузашт кардани ҳуқуқ ё талабот ва додани чунин пардохт пардохта мешавад, татбиқ мегардад.

#### Моддаи 12. Интиқолҳо

1. Ҳар як Тарафи аҳдкунанда кафолат медиҳад, ки тамоми интиқолҳои марбут ба сармояи сармоягузори Тарафи аҳдкунандаи дигар озодона ва бидуни таъхир аз ҷониби ҳамин Тарафи аҳдкунанда анҷом дода шаванд. Ба ин гуна интиқолҳо аз ҷумла, вале на истисноӣ дохил мешаванд:





- а) сармояи ибтидоӣ ва маблағи иловагӣ барои нигоҳдорӣ ё зиёд кардани Сармоягузорӣ;
- б) ҳама фоидаҳо, даромади сармоя, суди сахмияҳо, пардохтҳо ва дигар даромадҳои қорӣ ё даромадҳои, ки аз сармоягузорӣ ба даст меоянд;
- в) пардохтҳои, ки тибқи шартнома анҷом дода мешаванд, аз ҷумла пардохтҳои қарзӣ вобаста ба Сармоягузорӣ;
- г) даромад аз фурӯши пурра ё қисман ё барҳамдиҳии сармоягузориҳо;
- д) музди меҳнат ва музди меҳнати кормандони шартномавӣ, ки вобаста ба сармоягузорӣ дар Тарафи аҳдкунанда кор мекунад;
- е) пардохтҳои тибқи муқаррароти моддаҳои 10 ва 11; ва
- ж) пардохтҳои, ки дар натиҷаи ҳалли баҳс мувофиқи моддаи 14 бармеоянд.

2. Ҳар як Тарафи аҳдкунанда минбаъд кафолат медиҳад, ки чунин интиқолҳо бидуни таъхир бо асъори озод истифодашаванда тибқи қурби бозорӣ дар рӯзи интиқол амалкунанда, тибқи қонунгузори Тарафи аҳдкунанда, ки дар ҳудуди он сармоягузорӣ анҷом дода шудааст, анҷом дода мешаванд. Ин қурби мубодила, дар сурати мавҷуд набудани қурби бозорӣ асъор, бояд ба қурби аз ҳамон қурбӣ, ки Ҳазинаи Байналмилалӣ Асъор барои табилии асъорҳои дахлдор ба Ҳукуки махсуси қарзӣ истифода мебарад, мувофиқат кунад.

3. Сарфи назар аз бандҳои 1 ва 2, Тарафи аҳдкунанда метавонад интиқолро бо роҳи татбиқи қонунҳои одилона, бидуни таъйиз ва софдилона ба таъхир гузорад ё пешгирӣ кунад:

- а) муфлисшавӣ, пардохнопазирӣ, дефолт ё ҳимояи ҳукуки кредиторон;
- б) эмиссия, фуруш ё муомилот бо коғазҳои қиматнок;
- в) ҳуқуқвайронкунии ҷиноятӣ;
- г) таъмини иҷрои фармон ё ҳукми;
- д) ухдадорӣҳои молиявии Сармоягузор ва сармоягузорӣ дар кишвари қабулкунанда;
- е) талабот барои пешниҳоди ҳисобот оид ба муомилоти асъорӣ;
- ж) пешгирии қонунигардонии даромадҳои бо роҳи ҷиноят бадастоварда ва маблағгузориҳои терроризм.

### Моддаи 13. Ҳалли баҳсҳо байни Тарафҳои аҳдкунанда

1. Ҳар як Тарафи аҳдкунанда нисбат ба чунин изҳорот, ки Тарафи дигари аҳдкунанда нисбат ба ҳама масъалае, ки ба фаъолият ва иҷрои ин Созишнома дахл дорад, изҳори назар мекунад ва имкони муносиб барои машваратро фароҳам меорад.





2. Ҳар як баҳси байни Тарафҳои аҳдкунанда оид ба тафсир ё таъбиқи Созишномаи мазкур, ки бо роҳи мусолиҳа дар давоми шаш моҳ ба таври қаноатбахш ҳал нагардидааст, бояд барои ҳаллу фасли ба суди ҳақамӣ супорида шавад. Чунин суди ҳақамӣ аз се (3) ҳақам иборат буда, ҳар як Тарафи аҳдкунанда дар давоми шаст рӯз (60) аз рӯзи гирифтани нота аз Тарафи дигари аҳдкунанда дар бораи дархости ҳақамии баҳс як ҳақамро таъин мекунад. Ду ҳақами интихобшуда дар бораи таъини ҳақами сеюм ба ҳайси раис дар давоми сӣ (30) рӯз ба мувофиқа мерасанд, ба шарте ки ҳақами сеюм шаҳрванди давлати сеюм бошад, ки ҳарду Тарафи аҳдкунанда бо он муносибатҳои дипломатӣ доранд.

3. Агар муҳлати охирини дар қисми 2 моддаи мазкур дарҷшуда риоя нашуда бошад, ҳар яке аз Тарафҳои аҳдкунанда дар сурати мавҷуд набудани ягон созишномаи дигар метавонад Раиси Суди Байналмилалиро барои таъини зарурӣ даъват намояд. Агар Раис шаҳрванди яке аз Тарафҳои аҳдкунанда бошад ё агар ба ӯ аз иҷрои вазифаҳои зикршуда монеъ шуда бошад, Ноиби Раис бояд таъиноти заруриро анҷом диҳад. Агар Ноиби Раис шаҳрванди яке аз Тарафҳои аҳдкунанда бошад ё ба ӯ низ аз иҷрои вазифаҳои зикршуда монеа шуда бошад, узви суд аз рӯи навбати собикадорӣ, ки шаҳрвандии ягон Тарафи аҳдкунанда нест, таъиноти заруриро анҷом медиҳад.

4. Суди ҳақамӣ дар муҳлатҳои мувофиқ бо аксарияти овозҳо қарорҳои худро қабул мекунад. Чунин қарорҳо ниҳой ва ҳатмӣ мебошанд.

5. Ҳар як Тарафи аҳдкунанда хароҷоти ҳақамии худ ва намояндагии худро дар мувофиқаи ҳақамӣ ба уҳда мегирад. Хароҷоти Раиси суди ҳақамӣ барои иҷрои вазифаҳои худ ва хароҷоти боқимондаи суди ҳақамиро Тарафҳои аҳдкунанда баробар ба уҳда мегиранд.

#### Моддаи 14. Ҳалли баҳсҳои сармоягузор ва давлат

##### 1. Мафҳумҳо

1) барои мақсадҳои моддаи мазкур, баҳси сармоягузорӣ – баҳс байни Тарафи аҳдкунанда ва Сармоягузори Тарафи дигари аҳдкунанда мебошад, ки бо сабаб ё дар натиҷаи вайрон кардани эҳтимолии ҳама гуна ҳуқуқ, ки мувофиқи Созишномаи мазкур ба сармоягузори Сармоягузори зикргардида дода шудааст, зарар ё зиён дидааст.

2) ҳеҷ чиз дар моддаи мазкур набояд ҳамчун монеъ шудан ба Сармоягузоре, ки тарафи баҳси сармоягузорӣ мебошад (минбаъд дар ҳамин модда «Сармоягузор – иштирокчии баҳс» номида мешавад) аз ҷустуҷӯи ҳалли маъмури ё судӣ дар Тарафи аҳдкунанда, ки дигар тарафи баҳси сармоягузорӣ мебошад (минбаъд дар ҳамин модда «Тарафи баҳскунанда» номида мешавад), шарҳ дода шавад.





3) баҳси сармоягузори то ҳадди имкон бо роҳи мусолиҳа ё гуфтушунид байни сармоягузори баҳскунанда ва Тарафи баҳскунанда (минбаъд дар ҳамин модда «тарафҳои баҳскунанда» номида мешавад) ҳал карда мешавад.

## 2. Мурочиат ба суди дохилӣ

1) ҳар як Тарафи аҳдкунанда ба сармоягузори Тарафи дигари аҳдкунанда шароити мусоидро, ки дар ҳамин шароит ба Сармоягузори худ ё Сармоягузори Тарафи ғайриаҳдкунанда ва сармоягузори онҳо дар мавриди муроҷиат ба мақомоти судӣ ва судҳои маъмурӣ ва агентҳои дар ҳама дараҷаҳо ҳам барои ҷустуҷӯ ва ҳам барои ҳимояи чунин ҳуқуқҳои сармоягузори фароҳам меорад.

2) барои эътимоди бештар, агар шартномаҳои байналмилалӣ сармоягузори ва дигар созишномаҳои тиҷоратӣ тартибӣ ҳалли баҳсҳои сармоягузори байни сармоягузори ва давлатҳои пешбинишударо дар бар гиранд ва агар дигар шартномаҳои байналмилалӣ сармоягузори ва дигар созишномаҳои тиҷоратӣ уҳдадорӣҳои моддиро дар бар гиранд, ин мутобиқи бо ҳамин модда ва моддаи 4 ва аз ин рӯ наметавонад боиси вайрон кардани ин модда ва моддаи 4 ҳамин Созишнома шавад.

## 3. Мурочиат ба арбитражи байналмилалӣ

1) агар ягон баҳси сармоягузори дар давоми шаш моҳ аз лаҳзаи дархости машварат ё гуфтушунид дар шакли хаттӣ аз ҷониби сармоягузоре, ки дар баҳс иштирок дорад, бо роҳи мусолиҳатомез ҳал карда нашавад ва агар сармоягузоре, ки дар баҳс иштирок дорад, баҳси сармоягузори барои ҳал ба судҳои миллии ё суди маъмурӣ тарафи баҳскунанда пешниҳод накарда бошад, Сармоягузоре, ки дар баҳс иштирок дорад, метавонад баҳси сармоягузори ба ба яке аз форумҳои байналмилалӣ мусолиҳа ё ҳақами зеринпешниҳод намояд:

а) созиш ё ҳақамӣ мутобиқи Конвенсия оид ба ҳалли баҳсҳои сармоягузори байни давлатҳо ва шаҳрвандони дигар Давлатҳо (минбаъд дар ҳамин модда «Конвенсияи ICSID» номида мешавад), агар Конвенсияи ICSID байни Тарафҳои Аҳдкунанда амал кунад; ва бо назардошти оғоҳии Шохигарии Арабистони Саудӣ аз 8 майи соли 1980, тибқи моддаи дахлдори Конвенсияи ICSID;

б) мусолиҳа ё ҳақамӣ тибқи Қоидаҳои воситаҳои иловагии Маркази байналмилалӣ ҳалли баҳсҳои сармоягузори, агар Конвенсияи ICSID байни Тарафҳои Аҳдкунанда эътибор надошта бошад;

в) арбитраж тибқи Қоидаҳои ҳақамии Комиссияи Созмони Милалӣ Муттаҳид оид ба ҳуқуқи тиҷорати байналмилалӣ (UNCITRAL) дар соли 2010; ё;

г) ҳар гуна ҳақамӣ тибқи қоидаҳои дигари ҳақамӣ, агар байни тарафҳои баҳскунанда мувофиқа карда шуда бошад.





2) сармоягузори баҳскунанда, ки ният дорад баҳси сармоягузори тибқи банди 1 ба созиш ё арбитраж пешниҳод намояд, бояд ба Тарафи баҳскунанда дар бораи нияти ин кор на камтар аз (90) рӯз пеш аз пешниҳоди даъво огоҳии хаттӣ пешниҳод намояд. Огоҳинома дар бораи ният бояд инҳоро дар бар гирад:

а) ном ва суроғи сармоягузори баҳскунанда;

б) тадбирҳои мушаххаси Тарафи баҳскунанда ва мухтасари асосҳои воқеа ва ҳуқуқи баҳси сармоягузори, ки барои ба таври возеҳ пешниҳод кардани мушкilot, аз ҷумла вайронкунии эҳтимолии уҳдадориҳо аз рӯи Созишномаи мазкур кофӣ мебошанд;

в) мусолиҳа ё ҳақамии дар банди 1 пешбинишуда, ки сармоягузори баҳскунанда интиҳоб мекунад; ва

г) кумаки зарурӣ ва маблағи тахминии зарари талабшуда.

3) а) Ҳар як Тарафи аҳдкунанда бо ҳамин ба пешниҳоди баҳсҳои сармоягузори аз ҷониби сармоягузори баҳскунанда ба созиш ё ҳақамии дар банди 6 интиҳобкардаи сармоягузори баҳскунанда розӣ мешавад.

б) розигии дар зербанди (а) додашуда ва пешниҳоди даъво аз ҷониби сармоягузори баҳскунанда ба арбитраж бояд талаботи Тартиби Суди байналмилалиро қонеъ гардонад:

- Боби II Конвенсияи ICSID ё "Қоидаҳои иловагии Маркази байналмилалӣ ҳалли баҳсҳои сармоягузори" дар бораи розигии хаттӣ тарафҳои баҳс; ва

- Муқаррароти моддаи (II) Конвенсияи Нью-Йорк оид ба огоҳии хаттӣ.

4) тарафи аҳдкунандае, ки баҳс намекунад, метавонад фикри худро оид ба тафсир ё татбиқи Созишномаи мазкур тавассути огоҳиномаи хаттӣ ба арбитраж пешниҳод намояд.

5) сарфи назар аз ҳама гуна муқаррароти дигари моддаи мазкур, баҳси сармоягузори тибқи тартиби дар моддаи мазкур пешбинишуда пас аз панҷ соли оғози баҳс, ки сармоягузор дар бораи вайронкунии эҳтимолии қонунҳо ва дар бораи талафот ва хисороти эҳтимолии Созишномаи мазкур огоҳ буд ё бояд медонист, наметовонад ба созиш ё ҳақамӣ пешниҳод карда шавад.

б) агар тарафҳои баҳскунанда тартиби дигарро созиш накунад, ҳақамии тибқи банди 1 ҳамин қисм таъсисдодашуда аз се ҳақам, як ҳақами таъинкардаи ҳар яке аз тарафҳои баҳскунанда ва ҳақами сеюм, ки раискунандаи ҳақам мебошанд, ки бо мувофиқаи тарафҳои баҳскунанда таъин шудаанд, иборат мебошад. Агар сармоягузор ё Тарафи баҳскунанда дар давоми 90 рӯз аз рӯзи ба ҳақамӣ пешниҳод кардани баҳси сармоягузори ҳақам ё ҳақамонро таъин накунад, ҳар яке аз тарафҳои баҳс метавонад аз мақомоти салоҳиятдор дархост кунад, ки ҳақам ё ҳақамонро таъин кунад





7) агар Тарафҳои баҳс муқаррароти дигареро аҳд накарда бошанд, ҳақамии сеюм бояд дорон шаҳрванди давлати сеюме бошад, ки Тарафҳои аҳдкунанда бо он муносибатҳои дипломатӣ доранд ва дар ҳеч яке аз Тарафҳои аҳдкунанда набояд истиқомати доимӣ дошта бошад ва дар ҳеч кадоме аз онҳо бояд бо шугл фаро гирифта нашуда бошад, инчунин бо баҳси сармоягузори дар дилҳо мақом фаъолият надошта бошад.

8) дар мавриди ҳақамии дар банди 1) ҳамин қисм дарҷгардида, ҳар яке аз Тарафҳои баҳс метавонад то се шаҳрвандиро нишон диҳанд, ки зимни таъини ҳақамиҳо истисно карда мешавад. Дар чунин ҳолат, мақомоти байналмилалӣ судӣ наметавонад ягон шахсеро, ки шаҳрвандии ӯ аз ҷониби яке аз тарафҳои баҳс нишон дода бошад, ба сифати ҳақам таъин намояд.

9) ҳақамҳо ба таври бояд барои соҳибхтисосӣ ва бегаразиву мустақилият, инчунин хароҷоти оқилона ҳангоми баррасии баҳс масъулият доранд.

10) агар Тарафҳои баҳскунанда дигар муқарраротро аҳд накарда бошанд, ҳақамӣ дар кишваре баргузор мешавад, ки узви Конвенсияи Нью-Йорк оид ба эътироф ва иҷрои қарорҳои ҳақамии хориҷӣ мебошад.

11) суди ҳақамӣ, ки тибқи банди 1) ҳамин қисм таъсис ёфтааст, масъалаҳои баҳсталабро мутобиқи Созишномаи мазкур ва меъёрҳои амалкунандаи ҳуқуқи байналмилалӣ ҳал мекунад.

12) суди ҳақамӣ метавонад барои ҳифзи ҳуқуқҳои сармоягузори баҳскунанда ва ё содагардонии пешбурди муурофияи ҳақамӣ, аз ҷумла қарор оид ба ҳифзи далелҳои, ки зери ихтиёр ё назорати ҳар кадоме аз тарафҳои баҳскунанда ҷой дорад, қарор барорад. Суди ҳақамӣ набояд нисбат ба гузоштани ҳақс ё тибқи амр татбиқи чорас, ки дар қисми 1 моддаи мазкур риоя накардани муқарраротро инъикос медиҳад, фармонро судур намояд.

13) қарори суди ҳақамӣ инҳоро бояд дар бар гирад:

а) қарор, дар бораи мавҷудияти вайронгардидани дилҳои уҳдадорихо тибқи Созишномаи мазкур нисбат ба сармоягузори баҳскунанда ва сармоягузориҳои онҳо аз Тарафи баҳскунанда; инчунин

б) усули ҳимояи ҳуқуқӣ, дар ҳолати мавҷудияти чуни вайронкунии. Усули ҳимояи ҳуқуқӣ бояд бо як ё ҳардуи амалҳои зерин маҳдуд карда шавад:

- пардохти маблағи ҷуброн тибқи меъёри фонда, ки аз ҷониби бонки марказии давлати қабулкунанда тасдиқ карда шудааст; инчунин

- реститутсияи молу мулк ва дар ин ҳолат қарор бояд пешбинӣ намояд, ки Тарафи баҳскунанда метавонад ба ҷойи реститутсия маблағи ҷубронро тибқи меъёри фонда пардохт намояд.





14) қарори мувофиқи банди 13) ҳамин модда тасдиқшуда, барои Тарафҳои баҳскунада ниҳой ва ҳатмӣ мебошад. Тарафи баҳскунада муқаррароти қарорро иҷро мекунад ва иҷро қарор таъмин мекунад.

15) ҳеҷ яке аз Тарафҳои аҳдкунанда нисбат ба баҳси сармоягузори Ҷимояи дипломатӣ пешниҳод намекунад ё талаботи байналмилалиро дархост намекунад, агар чунин баҳсро Тарафи дигари аҳдкунанда ва сармоягузори собиқ Тарафи аҳдкунанда тибқи мувофиқа ба ҳақами дар банди 1) ҳамин қисм зикргардида пешниҳод менамоянд ё пешниҳод шудааст, агар Тарафи дигари аҳдкунанда қарори дар чунин баҳси сармоягузори судуршударо риоя ва иҷро намекунад. Ҷимояи дипломатӣ барои мақсадҳои ҳамин банд, мубодилаи ғайрирасмӣ дипломатиро бо мақсади танҳо мусоидат намудан ба ҳалли баҳси сармоягузори дар бар намегирад.

16) барои мушаххасоти иловагӣ, сармоягузор набояд муқаррароти ҳамин моддаро барои пешниҳоди баҳси сармоягузори ба ҳақами истифода барад, агар сармоягузори ба қаллобӣ, пинҳонкунӣ, таҳрифи далелҳо ва фасод, хариду фурӯши шартномавӣ, банақшагирии шаҳрвандӣ ё ҳама гуна рафтор асос ёфта бошад, ки ба муомилаи қатъӣ мерасонад.

17) барои мақсадҳои ҳамин модда, агар франшизаҳо, иҷозатномаҳо, иҷозатҳо, ваколатҳо ё ягон санади ҳуқуқӣ ё шартномаи шабех муқаррароти ҳалли баҳси марбут ба Сармоягузори мушаххасро дошта бошанд, баҳси мазкур танҳо дар асоси муқаррароти дар франшизаҳо, иҷозатномаҳо, иҷозатҳо, ваколатҳо ё шартномаҳои алоқаманд ҳал карда мешавад ва мавриди амали ин Созишнома қарор намегирад.

18) тарафҳои аҳдкунанда мувофиқат мекунанд, ки Сармоягузори дар баҳси шомилбуда, наметавонад ба ҳақами дар ҳамин модда муқарраршуда барои танзими ҳамон як баҳси сармоягузори дар суди салоҳиятдори Тарафи манфиатдори аҳдкунанда, қарордошта, мурочиат намояд. Қарори мақомоти салоҳиятдор ҳатмист ва бар хилофи муқаррароти қонунгузори Тарафҳои аҳдкунанда таҳти шикоят қарор дода намешавад.

### Моддаи 15. Тадбирҳои Ҷимояи муваққатӣ

1. Тарафи аҳдкунанда метавонад дар ҳолатҳои зерин чораҳои андешад ё онҳоро маҳфуз дорад, ки ба уҳдадорҳои худ мутобики моддаи 4 вобаста ба муомилоти сармояи фаромарзӣ ва моддаи 12 мувофиқат накунад:

а) дар ҳолати ба вучуд омадани тавозуни пардохт ва мушкilotи берунии молиявӣ ё таҳдиди он; ё





б) дар ҳолатҳои истисноӣ, ки ҳаракати сармоя барои идоракунии макронқтисодӣ, аз ҷумла, сиёсати пулию қарзӣ ва қурбӣ душворҳои ҷиддӣ ба вуҷуд меорад ё таҳдид мекунад.

2. Дар расмиёти дар банди 1 моддаи мазкур зикргардида бояд инҳо риоя карда шаванд:

а) набояд аз меъёрҳои зарурӣ барои бартараф кардани ҳолатҳои дар банди 1 пешбинишуда зиёд бошад;

б) муваққатӣ буда, баробари имкон додани шароит катъ мегардад;

в) ба Тарафи дигари аҳдкунанда фавран хабар дода мешавад; ва

г) аз расонидани зарари нолозим ба манфиатҳои тиҷоратӣ, иқтисодӣ ва молиявӣ Тарафи дигари аҳдкунанда канорагирӣ мекунад.

3. Ҳеҷ чиз дар Созишномаи мазкур набояд ҳамчун тағйир додани ҳуқуқ ва уҳдадорихос, ки Тарафи аҳдкунанда ҳамчун иштирокчи моддаҳои Созишномаи Ҳазинаи Байналмилалии Асъор онҳоро доро мебошад, баррасӣ карда шавад.

#### Моддан 16. Тадбирҳои эҳтиётӣ

1. Сарфи назар аз ҳама гуна муқаррароти дигари Созишномаи мазкур, ба Тарафи аҳдкунанда аз андешидани чораҳои вобаста ба устувории хизматрасонии молиявӣ бо сабабҳои эҳтиётӣ, аз ҷумла чораҳои ҳифзи сармоягузoron, амонатгузoron, дорандагони полиси суғурта ё шахсоне, ки ба онҳо уҳдадорӣ боваринок аст ё корхонае, ки хизматрасонии молиявиро таъмин мекунад ё барои таъмини якпорчагӣ ва устувории низоми молиявӣ он қарздор аст, монеъ карда намешавад.

2. Дар ҳолатҳое, ки Тарафи аҳдкунанда мувофиқи банди 1 моддаи мазкур ягон чорае меандешад, ки ба уҳдадорҳои муқаррароти ҳамин Созишнома мувофиқат намекунад, ин чораҳо бояд муваққатӣ, ғайритаъйиз ва дорон хусусияти таъбиқи умумӣ бошанд. Ин гуна тадбирҳо набояд худсарона бошанд ва набояд аз он ҷӣ, ки барои бартараф кардани душвориха заруранд, зиёд бошад.

#### Моддан 17. Ҳуқуқҳои моликияти зехнӣ

1. Ҳеҷ чиз дар Созишномаи мазкур набояд ҳамчун паст кардани ҳуқуқ ва уҳдадорихои созишномаҳои бисёрҷониба оид ба ҳифзи ҳуқуқи моликияти зехнӣ, ки Тарафҳои аҳдкунанда бастаанд, тафсир карда шавад.

2. Ҳеҷ чиз дар Созишномаи мазкур набояд ягон Тарафи аҳдкунандаро маҷбур созад, ки нисбат ба сармоягузoronи Тарафи дигари аҳдкунанда ва сармоягузории онҳо тартибе, ки ба сармоягузoronи Тарафи ғайриаҳдкунанда ва





сармоягузориҳои онҳо дар асоси созишномаҳои бисёрҷониба оид ба ҳифзи ҳуқуқҳои моликияти зеҳнӣ пешбинӣ шудааст ва аз ҷониби собиқ Тарафи аҳдкунанда баста шудааст, паҳн кунад.

3. Тарафҳои аҳдкунанда ба ҳифзи мувофиқ ва самараноки ҳуқуқи моликияти зеҳнӣ аҳамияти зарурӣ медиҳанд ва бо дархости ҳар яке аз Тарафҳои аҳдкунанда бо ин мақсад фавран бо ҳамдигар машварат мекунанд.

### Моддан 18. Гурӯҳи кории сармоягузорӣ

1. Тарафҳои аҳдкунанда Гурӯҳи кории сармоягузорию таъсис медиҳанд (минбаъд – «Гурӯҳ»). Вазифаи асосии Гурӯҳи кории мазкур баррасии ҳама гуна масъалаҳои сармоягузорию марбут ба Созишномаи мазкур бо мақсади ташкили фаъолияти муштараки сармоягузорӣ мебошад.

2. Вазифаҳои мушаххаси Гурӯҳи кории мазкур аз ҷониби Тарафҳои аҳдкунанда мувофиқа карда мешаванд.

3. Гурӯҳи кории мазкур дар ҳолати зарурӣ бо дархости ҳар як Тарафи аҳдкунанда мулоқот мекунад.

### Моддан 19. Баррасӣ

Тарафҳои аҳдкунанда дар давоми панҷ соли баъди эътибор пайдо кардани Созишномаи мазкур бо мақсади зарурати таҷдид намудани Созишномаи мазкур бо ҳамдигар машварат мекунанд ва тамоми расмиёти иловагии заруриро меандешанд, ки боиси ҳифзи минбаъда ва пешбурди сармоягузорию мегарданд.

### Моддан 20. Даст кашидан аз афзалият

1. Тарафи аҳдкунанда метавонад имтиёзҳои Созишномаи мазкурро ба Сармоягузори Тарафи дигари аҳдкунанда, ки корхонаи дигар Тарафи аҳдкунанда аст ва сармоягузориҳои он мебошад, рад кунад, агар корхона дар моликият ва идораи Тарафи ғайриаҳдкунанда ва Тарафи аҳдкунандаи радкунанда бошад:

а) бо Тарафи ғайриаҳдкунанда муносибатҳои дипломатӣ надорад; ё

б) кишваре аст, ки тибқи қатъномаи Шӯрои Амниятӣ СММ таҳти таҳримоти иқтисодӣ қарор дорад; ё

в) нисбат ба Тарафи ғайриаҳдкунанда чораҳои меандешад, ки муомилотро бо корхона манъ мекунанд ё агар манфиатҳои ин Созишнома ба корхона ё сармоягузориҳои он дода мешуданд, вайрон ё сарнагун карда мешаванд.





2. Тарафи аҳдкунанда бо шартӣ огоҳӣ ва машварати пешакӣ метавонад манфиатҳои Созишномаи мазкурро ба сармоягузори Тарафи дигари аҳдкунанда ва сармоягузориҳои он, ки корхонаи ҳамин Тарафи аҳдкунанда аст, рад кунад, агар корхонаи мазкур дар моликияти Тарафи ғайриаҳдкунанда бошад ё тахти назорат қарор дорад ё ба як шахрванди кишвари қабулкунанда тааллуқ дошта бошад, вале ғаъолияти муҳими соҳибкорӣ надорад, ки дорои хусусиятҳои сармоягузориин дар моддаи 1 зикршуда мебошад.

### Моддаи 21. Истисноҳои умумӣ

Ба шарте, ки чунин чораҳо ба тарзе истифода нашаванд, ки воситаи таъбири худсарона ё беасос байни Сармоягузориин дар сурати мавҷуд будани шароитҳои шабех ё маҳдудияти пинҳоншудаи чараҳои сармоягузори, ҳеҷ чиз дар ин Созишнома набояд ҳамчун монеш шудан ба андешидан ё иҷрои чораҳои аз ҷониби ягон Тарафи аҳдкунанда бо сабабҳои зерин зарур донишашуда тафсир карда шавад:

- 1) барои ҳифзи амнияти миллӣ, ахлоқи ҷамъиятӣ, одоби ҷамъиятӣ ва ҳифзи гуногунии фарҳангӣ ва забонӣ зарур аст;
- 2) барои ҳифзи ҳаёт ва саломати инсон ва ҳифзи муҳити зист ва мубориза бо тағирёбии иқлим зарур аст;
- 3) таъмини хизматрасониҳои асосӣ, аз қабили маориф, об ва тандурустӣ;
- 4) иҷозат додан ба татбиқи кафолатҳои ҳамаҷонибаи марбут ба рушд, аз қабили қонеш кардани тиҷорат, рушди молиявии кишвари қабулкунанда ва мубориза бо банақшагирии хашмгинонаи андоз;
- 5) барои таъмини риояи қонунҳо ё қоидаҳои, ки ба муқаррароти ҳамин Созишнома муҳолиф нестанд, аз ҷумла ба маъсалаҳои:
  - а) пешгирии амалҳои фиребгарона ва қаллобӣ ё мубориза бо оқибатҳои иҷро накардани созишномаҳои сармоягузори;
  - б) ҳифзи даҳолатнопазирии шахсони воқеӣ ва шахсони ҳуқуқӣ вобаста ба қоркард ва интишори маълумоти шахсӣ ва ҳифзи маҳфияти сабтҳо ва суратҳисобҳои шахсони воқеӣ ва ҳуқуқӣ;
  - в) амнияти ҷамъиятӣ;
  - г) соҳибхитиёрии маълумот ва қонунҳои марбут;
  - д) барои ҳифзи ёдгориҳои миллии дорои арзиши бадеӣ, таърихӣ ё бостоншиносӣ гузошта шудааст; ё
  - е) ҳифзи захираҳои табиин тамомшаванда тибқи қонунҳо ва қоидаҳои ҳар як тараф.





### Моддан 22. Истисноҳон бехатарӣ

Ҳеч чиз дар ин Созишнома набояд шарҳ дода шавад:

1) аз Тарафи аҳдкунанда талаб кардани пешниҳод ё иҷозати дастрасӣ ба ҳама гуна иттилооте, ки ифшои онҳо ба манфиатҳои асосии амниятии он мухолиф аст; ё

2) ба Тарафи аҳдкунанда аз татбиқи чораҳои, ки вай софдилона барои иҷрои уҳдадорихои худ аз руи Низомномаи Созмони Милали Муттаҳид дар бобати нигоҳ доштан ё барқарор намудани сулҳу амнияти байналмилалӣ ва ё ҳифзи манфиатҳои асосии амниятии худ ё барои бартараф кардани бурҳонҳои ҷидди иқтисодӣ зарур мешуморад, монъеъ шавад.

### Моддан 23. Ифшои маълумот

Тарафҳои аҳдкунанда барои баланд бардоштани шаффофият дар сиёсат, қоидаҳо ва расмиёти сармоягузорӣ, ки ба сармоягузори Тарафи дигари аҳдкунанда ва сармоягузориҳои онҳо дахлдоранд, ҳамкорӣ мекунанд. Ин дар бар мегирад:

1) пешниҳоди дастурҳои санҷиш ва таърифҳои дақиқи меъёрҳои арзёбии пешниҳодҳои сармоягузорӣ.

2) пешниҳоди иттилооти дақиқ ва муосир дар бораи чаҳорҷӯбаи сармоягузорӣ, яъне қонунҳо ва қоидаҳои марбут ба воридшавӣ ва фаъолияти сармоягузори хориҷӣ дар ҳудуди онҳо.

3) ба агентҳои дахлдори пешбурди фаъолияти сармоягузорӣ дастур диҳанд, ки ҳама дархостҳоро оид ба сиёсати сармоягузорӣ, қонунҳо ва қоидаҳои сармоягузорӣ ва дархостҳо барои сармоягузорӣ қабул кунанд ва ба онҳо ҷавоб диҳанд.

4) пешниҳоди маълумот дар бораи тағйирот дар расмиёт, стандартҳои амалкунанда, регламентҳои техникӣ ва дигар талаботҳои мушаххас.

5) такмили идоракунии корпоративӣ ва таъмини мубодилаи он ба принципҳои шаффофият ва эътимодноки.

### Моддан 24. Муқарроти ниҳой

1. Созишномаи мазкур пас аз 30 рӯз аз рӯзи мубодилаи охирин огохинома тавассути роҳҳои дипломатӣ, ки анҷоми расмиёти дахлдори ҳуқуқии онҳо барои эътибор пайдо кардани Созишномаи мазкур тасдиқ мекунанд, эътибор пайдо мекунанд. Он дар давоми даҳ сол пас аз эътибор пайдо кардани амал мекунанд ва





то мувофиқи банди 2 бекор карда нашавад, эътибор дорад. Созишномаи мазкур инчунин нисбат ба тамоми сармоягузориҳои сармоягузориҳои ҳар як Тарафи аҳдкунанда, ки то эътибор пайдо кардани ин Созишнома мутобиқи қонунгузори амалкунандаи он Тарафи аҳдкунанда дар Тарафи дигари аҳдкунанда ба даст оварда шудааст, татбиқ мегардад.

2. Тарафи аҳдкунанда метавонад як сол пеш аз анҷоми ин Созишнома ба Тарафи дигари аҳдкунанда бо огоҳии хаттӣ дар охири давраи ибтидоии даҳсола ё ҳар вақти баъд аз он, Созишномаи мазкурро қатъ кунад.

3. Нисбат ба сармоягузориҳои, ки то санаи қатъи ин Созишнома ба даст оварда шудаанд, муқаррароти Созишномаи мазкур дар давоми панҷ сол аз рӯзи қатъ гардидани ин Созишнома амал мекунад.

4. Созишномаи мазкур нисбат ба ҷораҳои қабулшуда ё даъвоҳои, ки аз ҳодисаҳои қаблан рухдода бармеоянд ё ба даъвоҳои, ки то эътибор пайдо кардани ин Созишнома ҳал гардидаанд, татбиқ намегардад.

БА ШАҲОДАТИ ОН, шахсони дар зер имзогузошта, ки аз тарафи ҳукуматҳои худ ба таври дахлдор ва қолатдор шудаанд, ин Созишномаро ба имзо расонданд.

Дар се нусха дар \_\_\_\_\_, «\_\_» «\_\_» соли 20\_\_ мувофиқ ба «\_\_» «\_\_» 1444 ҳиҷрӣ ба забонҳои тоҷикӣ, арабӣ ва англисӣ имзо шудааст, ки матнҳо ҳамаи онҳо эътибори баробар доранд. Ҳангоми тафсир ба миён омадани ихтилофот матни англисӣ бартарият дорад.

АЗ ҚОНИБИ ҲУКУМАТИ ҶУМҲУРИИ ТОҶИКИСТОН	АЗ ҚОНИБИ ҲУКУМАТИ ШОҲИГАРИИ АРАБИСТОНИ САУДИ
Қодирзода Саъди Сангинмурод  Раиси Кумитаи давлатии сармоягузорӣ ва идораи амволи давлатии Ҷумҳурии Тоҷикистон	Ҳолид бин Абдулазиз Ал-Ғолиҳ  Вазири сармоягузори Шоҳигарии Арабистони Саудӣ





то мувофиқи банди 2 бекор карда нашавад, эътибор дорад. Созишномаи мазкур инчунин нисбат ба тамоми сармоягузориҳои сармоягузориҳои ҳар як Тарафи аҳдкунанда, ки то эътибор пайдо кардани ин Созишнома мутобиқи қонунгузориҳои амалкунандаи он Тарафи аҳдкунанда дар Тарафи дигари аҳдкунанда ба даст оварда шудааст, татбиқ мегардад.

2. Тарафи аҳдкунанда метавонад як сол пеш аз анҷоми ин Созишнома ба Тарафи дигари аҳдкунанда бо огоҳии хаттӣ дар охири давраи ибтидоии даҳсола ё ҳар вақти баъд аз он, Созишномаи мазкурро қатъ кунад.

3. Нисбат ба сармоягузориҳои, ки то санаи қатъи ин Созишнома ба даст оварда шудаанд, муқаррароти Созишномаи мазкур дар давоми панҷ сол аз рузи қатъ гардидани ин Созишнома амал мекунанд.

4. Созишномаи мазкур нисбат ба чораҳои қабулшуда ё даъвоҳои, ки аз ҳодисаҳои қаблан рухдода бармеоянд ё ба даъвоҳои, ки то эътибор пайдо кардани ин Созишнома ҳал гардидаанд, татбиқ намегардад.

БА ШАҲОДАТИ ОН, шахсони дар зер имзогузошта, ки аз тарафи ҳукуматҳои худ ба таври дахлдор вақолатдор шудаанд, ин Созишномаро ба имзо расонданд.

Дар се нусха дар \_\_\_\_\_, «\_\_» «\_\_» соли 20\_\_ мувофиқ ба «\_\_» «\_\_» 1444 ҳиҷрӣ ба забонҳои тоҷикӣ, арабӣ ва англисӣ имзо шудааст, ки матнҳои ҳамаи онҳо эътибори баробар доранд. Ҳангоми тафсир ба миён омадани ихтилофот матни англисӣ бартар аст дорад.

АЗ ҚОНИБИ ҲУКУМАТИ  
ШОҲИГАРИИ АРАБИСТОНИ САУДИ



Халид бин Абдулазиз Ал-Фалих  
Вазири  
сармоягузори  
Шоҳигарии Арабистони Саудӣ

АЗ ҚОНИБИ ҲУКУМАТИ  
ҶУМҲУРИИ ТОҶИКИСТОН

Қодирзода Саъдӣ Сангинмурод  
Раиси  
Кумитаи давлатии сармоягузори  
ва идораи амволи давлатии  
Ҷумҳурии Тоҷикистон

